



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

الموضوع

أثر تدقيق الحسابات المالية على عملية إتخاذ القرار

دراسة حالة لدى مكتب محافظ حسابات - بسكرة -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: فحص محاسبي

الأستاذ المشرف:

بركات فائزة

إعداد الطلبة:

ذباح صباح

الموسم الجامعي: 2014-2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّةَ بَيْنَ
الَّذِينَ يَرْضَاهُ لِيُخْرِجَهُمْ
مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ
وَيَهْدِي لِمَنْ يَشَاءُ لَسَبِيلٍ

بِسْمِ اللَّهِ



إهداء

الحمد لله الذي رزقنا من العلم
ما لم نكن نعلم ووفقنا في هذا
و لم نكن لنصل إليه لولا فضل
الله علينا:

أهدي ثمرة عملي هذا إلى روح
والدي الطاهرة

إلى أغلى ما املك في الوجود
والدتي، حفظها الله وأطال في
عمرها.

إلى إخوتي وأخواتي.

إلى كل الأهل والأقارب.

إلى جميع الأصدقاء والزملاء.

شكر و عرفان

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل

في البداية وللعرفان بالجميل أبدا بتقديم جزيل شكري واحترامي إلى أستاذتي المحترمة "بركات

فائزة التي لم تبخل علي

بتوجيهاتها ونصائحها القيمة .

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل

من الأستاذ "إسماعيل جوامع"

والأستاذ "عامر الحاج" على مد

يد المساعدة، وكل أساتذة كلية

العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير

كما أشكر الزميلة "حلاسة ريمة"

التي لم تبخل علي بوقتها، وأشكر

الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة .

وشكرا إلى كل من ساعدني من
قريب أو بعيد لانجاز هذا العمل
المتواضع.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة كيف يؤثر تدقيق الحسابات المالية على عملية اتخاذ القرار في المؤسسة باعتبار هذه الأخيرة تحتاج إلى توفر عنصر الثقة في تسجيل حساباتها المالية لأنها تتطوي بطبيعتها على درجة كبيرة من احتمال تعرضها للغش أو الخطأ فإنها تتطلب الدقة والعناية في تدقيقها لذا يتضح لنا اثر الحسابات المالية المدققة في إظهار الصورة الحقيقية للوضع المالية، تمهيدا لاعتمادها من قبل متخذي القرارات الاقتصادية المختلفة. ولتحقيق أهداف الدراسة تمت دراسة حالة مؤسسة لدى مكتب محافظ حسابات. وخلصت الدراسة إلى العديد من النقاط أهمها: الحسابات المالية المدققة تؤثر على قرارات المؤسسة والأطراف المختلفة، وتقلل من إمكانية التلاعب في حساباتها.

كلمات المفتاح: تدقيق، حسابات مالية، اتخاذ القرار، مؤسسة.

Résumé:

L'objectif de cet étude c'est vu comment influencer considération la compte financières sur transaction aliénatrice décision dans entreprise car ces la dernière besoin vers élément confiance pour insertion votre compte financières parce que elle est contenir naturellement sur degré par probabilité échec ou Mécompte c'et pour ça besoin exacte en contrôle cette arithmomètres. C'est pour ça élucide a nos emploi compte financières Meticuleuse en extériorisation configurer réellement pour position financières.

Prolégomènes pour appui par artisan la décision économes différent.

Et pour confirmation l'objectif de cette étude choisir étude Situation entreprise dans bureau commissaire aux compte et la Majeur de bions de cet étude c'est:

La compte financières Meticuleuse influé à la décision de l'entreprise est les autres.

Rétrécissement la possibilité tripatouillage dans votre compte .

Mot clés: audit, comte Financières, aliénatrice décision, entreprise.

ق ائ م هـ

الم ح ت و

ي ا ت

ق ائ م هـ

ال ج د اول

ق ائ م هـ

الأش أ ال

قائمة المحتويات	
الصفحة	الموضوع
II	الشكر.....
III	الإهداء.....
IV	ملخص.....
V	قائمة المحتويات.....
IX	قائمة الجداول.....
IX	قائمة الأشكال.....
IX	قائمة الملاحق.....
أ	مقدمة.....
2	الفصل الأول: تدقيق الحسابات المالية.....
2	تمهيد.....
3	المبحث الأول: المعالجة المحاسبية للحسابات المالية.....
3	المطلب الأول: القيم المنقولة للتوظيف والبنوك والمؤسسات المالية.....
3	أولاً: القيم المنقولة للتوظيف حساب50
13	ثانياً: البنوك والمؤسسات المالية وما يماثلها حـ/51.....
18	المطلب الثاني: الأدوات المالية المشتقة حساب 52 والصندوق حساب53
18	أولاً: الأدوات المالية المشتقة حساب52
21	ثانياً: الصندوق حساب 53.....
22	المطلب الثالث: وكالات التسبيقات والإتمادات حساب 54 والتحويلات الداخلية حساب ..58
22	أولاً: وكالات التسبيقات والإتمادات حساب54

23	ثانيا: تحويلات داخلية حساب 58.....
25	المطلب الرابع: خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية ح/59.....
25	أولا: تعريف حساب خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية.....
25	ثانيا: المعالجة المحاسبية لحساب خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية.....
27	المبحث الثاني: التدقيق.....
27	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق.....
27	أولا: التطور التاريخي للتدقيق.....
28	ثانيا: تعريف التدقيق.....
29	المطلب الثاني: أنواع التدقيق.....
29	أولا: أنواع التدقيق من حيث حجم التدقيق.....
29	ثانيا: أنواع التدقيق من حيث الوقت الذي يتم به التدقيق.....
30	ثالثا: أنواع التدقيق من حيث هيئة التدقيق.....
30	رابعا: أنواع التدقيق من حيث الإلزام.....
31	خامسا: أنواع التدقيق من حيث مدى الفحص.....
31	المطلب الثالث: أهداف وأهمية التدقيق.....
31	أولا: أهداف التدقيق.....
32	ثانيا: أهمية التدقيق.....
34	المطلب الرابع: فروض

	التدقيق.....
34	المبحث الثالث: تدقيق الحسابات المالية.....
35	المطلب الأول: تدقيق النقدية.....
35	أولاً: أهمية تدقيق النقدية والإفصاح عنها.....
35	ثانياً: الرقابة الداخلية على النقدية.....
36	ثالثاً: إجراءات تدقيق النقدي.....
37	المطلب الثاني: الإستثمارات قصيرة الأجل.....
38	المطلب الثالث: كشف البنك ومذكرة التسوية.....
38	أولاً: كشف حساب البنك.....
39	ثانياً: مذكرة التسوية.....
39	المطلب الرابع: السحب على المكشوف.....
39	أولاً: تعريف السحب على المكشوف.....
40	ثانياً: إجراءات تدقيق السحب على المكشوف.....
41	خلاصة الفصل الأول.....
43	الفصل الثاني: أثر تدقيق الحسابات المالية على عملية إتخاذ القرار.....
43	تمهيد.....
44	المبحث الأول: ماهية عملية إتخاذ القرار.....
44	المطلب الأول: مفاهيم حول

	القرار.....
44	أولاً: تعريف القرار.....
44	ثانياً: أساسيات إتخاذ القرار.....
46	المطلب الثاني: أنواع القرارات وتصنيفاته.....
46	أولاً: القرارات الإستراتيجية.....
46	ثانياً: القرارات التكتيكية.....
47	ثالثاً: قرارات تشغيلية.....
48	المطلب الثالث: القرار الإداري الجيد وخصائص عملية إتخاذ القرار.....
48	أولاً: القرار الإداري الجيد.....
48	ثانياً: خصائص عملية إتخاذ القرار.....
48	المطلب الرابع: فاعلية القرار والعوامل المؤثرة في عملية إتخاذ القرارات.....
49	أولاً: فاعلية القرار (القبول والجودة).....
50	ثانياً: العوامل المؤثرة في عملية إتخاذ القرار
51	المبحث الثاني: عملية إتخاذ القرارات (النماذج، المراحل والأساليب).....
52	المطلب الأول: نماذج إتخاذ القرارات.....
52	أولاً: نموذج سايمون Simon.....

52Lindiblom ثانيا: نموذج لندبلوم
53ثالثا: نموذجاتريوني
53المطلب ال ثاني: خطوات عملية إتخاذالقرار
53أولا: تحديد المشكلة
54ثانيا: تحليل المشكلة
54ثالثا: تحديد البدائل
55رابعا: تقييم البدائل
55خامسا: إختبار البديل الأمثل
55سادسا: تنفيذ البديل الأفضل
55سابعا: متابعة تنفيذ القرار
56المطلب الثالث: أساليب إتخاذالقرارات
56أولا: الأساليبالتقليدية
58ثانيا: الأساليب العلمية
60المبحث الثالث: أثر تدقيق الحسابات المالية على عملية إتخاذالقرارات
61المطلب الأول: دور المعلومات المحاسبية في إتخاذالقرارات
61المطلب الثاني: أثر تقرير المدقق الخارجي في عملية إتخاذالقرار
63المطلب الثالث: أثر الحسابات المالية المدققة على عملية إتخاذالقرار
65خلاصة الفصل الثاني
67الفصل الثالث: دراسة حالة لدى مكتب محافظ حسابات

67	تمهيد.....
68	المبحث الأول: تقديم مؤسسة إيكودات بوز غاية.....
68	المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة وبيان نشاطها.....
68	المطلب الثاني: عرض نشاط المؤسسة.....
69	أولاً: الموضوع الرئيسي.....
69	ثانياً: الموضوع الثانوي.....
70	المبحث الثاني: تأثير تدقيق الحسابات المالية على اتخاذ القرار.....
70	المطلب الأول: تدقيق الحسابات لمؤسسة إيكودات بوز غاية.....
71	أولاً: تقديم الحسابات المالية.....
72	المطلب الثاني: القرارات الناتجة عن تدقيق الحسابات المالية.....
74	خلاصة الفصل الثالث.....
76	خاتمة.....
79	المراجع.....
83	الملاحق.....

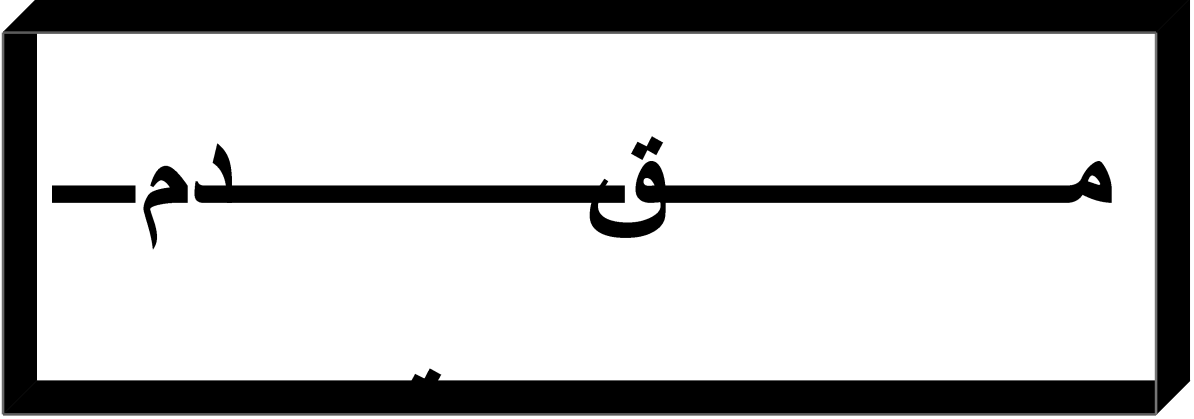
قائمة الأشكال		
<u>الصفحة</u>	<u>عنوان الشكل</u>	<u>رقم الشكل</u>
33	أهمية التدقيق	الشكل (01):
49	قائمة الجداول	الشكل (02):
<u>الصفحة</u> 56	أهمية عصري الجودة والقبول في تصنيف المشكلات	رقم الجدول
28	عنوان الجدول	الشكل (03):
	مراحل اتخاذ القرار	الجدول (01):
	التطور التاريخي للمراجعة وتدقيق الحسابات	
47	طرق اتخاذ القرارات المبرمجة وغير المبرمجة	الجدول (02):
68	تقديمات الشركاء	الجدول (03):
70	عرض الحسابات المالية في 2012/01/01	الجدول (04):
71	تقديم الحسابات المالية (الأصول)	الجدول (05):
71	تقديم الحسابات المالية (الخصوم)	الجدول (06):

قائمة الملاحق		
<u>الصفحة</u>	<u>عنوان الملحق</u>	<u>رقم الملحق</u>
83	تقرير المدقق الخارجي	الملحق (01):
90	ميزان المراجعة	الملحق (02):

قائمة الأشكال		
<u>الصفحة</u>	<u>عنوان الشكل</u>	<u>رقم الشكل</u>
33	أهمية التدقيق	الشكل (01):
48	أهمية عنصري الجودة والقبول في تصنيف المشكلات	الشكل (02):
53	مراحل إتخاذ القرار	الشكل (03):

قائمة الجداول		
<u>الصفحة</u>	<u>عنوان الجدول</u>	<u>رقم الجدول</u>
28	التطور التاريخي للمراجعة وتدقيق الحسابات	الجدول (01):
46	طرق اتخاذ القرارات المبرمجة وغير المبرمجة	الجدول (02):
67	تقديمات الشركاء	الجدول (03):
68	عرض الحسابات المالية في 2012/01/01	الجدول (04):
69	تقديم الحسابات المالية (الأصول)	الجدول (05):
70	تقديم الحسابات المالية (الخصوم)	الجدول (06):

قائمة الملاحق		
<u>الصفحة</u>	<u>عنوان الملحق</u>	<u>رقم الملحق</u>
		الملحق (01):
		الملحق (02):
		الملحق (03):
		الملحق (04):



1. طرح الإشكالية
2. فرضيات الدراسة
3. أسباب إختيار الموضوع
4. أهداف الدراسة
5. أهمية الدراسة
6. منهجية الدراسة
7. الدراسات السابقة
8. صعوبات البحث
9. هيكل البحث

مقدمة:

1. طرح الإشكالية:

إن كبر حجم المؤسسات وضخامة الوسائل البشرية، المادية والمالية المستعملة وباعتبار المؤسسات هي الوحدة الفعالة والنشطة في المجال الإقتصادي، بلغت عملية التسيير صعبة ومعقدة نظرا لكثرة المعاملات وغزارة المعلومات المتدفقة، إذ أصبح من الضروري وجود تدقيق خارجي للحسابات خاصة الحسابات المالية والتي تمثل نسبة كبيرة من إجمالي عملياتها، والمتتبع لتاريخ تطور مهنة التدقيق في العديد من دول العالم نجد أنها تمت وتطورت في ظل فكرة انفصال الملكية عن الإدارة وذلك لحاجة الملاك إلى رأي مهني مستقل عن مدى كفاية الإدارة في إستخدام مواردها المتاحة.

تعد الحسابات المالية البند الأكثر سيولة في المؤسسة والتي ترتبط بمختلف الدورات التشغيلية وهذا ما يعرضها إلى التلاعب والإختلاس ما يزيد من مسؤولية المدقق في مجال تدقيق عناصرها والهدف من ذلك الإفصاح عنها في القوائم المالية لخدمة الأطراف المختلفة من مستخدمي هذه القوائم، حيث تعتبر الغاية الأساسية من المحاسبة توصيل البيانات المالية ذات مصداقية تؤثر في القرارات الإقتصادية المختلفة من قبل الفئات المتعددة ذات المصالح.

ومن الفرضيات الأساسية التي تقوم عليها عملية التدقيق هي أن البيانات المالية غير المدققة تقتصر إلى الموثوقية الكاملة التي تجعلها تشكل أساسا يعتمد عليه في عملية إتخاذ القرارات وعلى هذا الأساس يعتمد عليه في عملية إتخاذ القرارات وعلى هذا الأساس يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو التالي:

ما مدى تأثير تدقيق الحسابات المالية على عملية إتخاذ القرارات؟

ومن خلال الإشكالية المطروحة تم إبراز الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما المقصود بالحسابات المالية، وكيف تعالج محاسبيا؟
- ماذا نعني بتدقيق الحسابات المالية؟
- ما هو تأثير تدقيق الحسابات المالية على عملية إتخاذ القرارات؟

2. فرضيات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية السابقة تم الإعتماد على الفرضيات التالية:

- يعتبر من الضروري للمؤسسة تحديد حساباتها المالية ومعالجتها محاسبيا.
- المؤسسة تدفق حساباتها المالية وتحرض على ذلك.
- يرتبط إتخاذ بعض القرارات بشكل كبير بمدى نجاح مهمة تدقيق الحسابات المالية.

3. أسباب إختيار الموضوع:

يكن سبب إختيار الموضوع التالية نتيجة في إعتبرات موضوعية وذاتية حيث أن الإعتبرات الموضوعية تمثلت فيمايلي:

- الأهمية البالغة لتدقيق الحسابات المالية وتأثيرها على القرارات.
- معرفة وفهم إجراءات تدقيق الحسابات المالية.
- أما الإعتبرات الذاتية تمثلت فيمايلي:
- بحكم التخصص في ميدان الفحص المحاسبي.
- بهدف الإستفادة المستقبلية وفهم الموضوع.

4. أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيمايلي:

- دراسة تدقيق الحسابات المالية.
- إزالة الغموض حول التساؤلات المطروحة.
- محاولة تحديد مدى تأثير تدقيق الحسابات المالية في إتخاذ القرارات.

5. أهمية الدراسة:

كما أن لهذا الموضوع أهمية من الناحية العلمية والعملية تكمن في الجوانب التالية:

- التعرف على الحسابات المالية على أهمية معالجتها محاسبيا.
- التعرف على مدى حاجة المؤسسة لتدقيق حساباتها المالية.
- التعرف على إجراءات تدقيق الحسابات المالية في المؤسسات المختلفة.
- معرفة درجة الإستفادة الحسابات المالية المفصح عنها في القوائم المالية من طرف مستخدميها.

6. منهجية الدراسة:

إستخدمنا المنهج الوصفي فيما يتعلق بالمفاهيم العامة والمتعلقة بتدقيق الحسابات المالية وإتخاذ القرارات. أما المنهج التحليلي فقد إعتد عليه في الفصل الثالث لدراسة وتدقيق الحسابات المالية تطبيقيا.

7. الدراسات السابقة:

هناك دراسات سابقة نذكر منها:

- رامي محمد الزبدية، علي عبد القادر الذنبيات، "أثر تقرير المدقق الخارجي في إتخاذ القرار الإئتماني في البنوك التجارية الأردنية"، مقالة في المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 3، 2012،

جاءت إشكالية الدراسة حول ما مدى إعتقاد متخذي القرارات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية في عملية إتخاذ القرار الائتماني على تقرير المدقق الخارجي؟ وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إعتقاد ضبط الائتمان في البنوك التجارية الأردنية على تقرير المدقق حول عملية إتخاذ القرار الائتماني، وتوصلت إلى أن تقرير مدقق الحسابات يعد من مصادر المعلومات المهمة التي يعتمد عليها متخذ القرار، كما أوصت الدراسة بضرورة إبداء جميع المحاسبين القانونيين العناية الخاصة بتوجيه المدققين بضرورة زيادة الحذر في إستخلاص نتائج عملية التدقيق حتى يكون تأثيرها في القرارات في إتجاه الصحيح ومن غير ان يكون هناك تضليل لمستخدم البيانات المالية.

- أحمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإدارية، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة غزة، 2006، جاءت إشكالية الدراسة: "ما دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإدارية في الشركات المساهمة العامة في فلسطين؟ حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين المعلومات المحاسبية وعملية إتخاذ القرارات الإدارية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن هناك إتفاق بدرجة عالية على إستخدام القوائم المالية في إتخاذ القرارات.

8. صعوبات البحث:

- قلة المراجع في مكتبة الكلية المتعلقة بتدقيق الحسابات المالية.
- عدم تقديم بعض المؤسسات المساعدة لإتمام الجانب التطبيقي للموضوع.

9. هيكل البحث:

من أجل الإجابة على فرضيات الدراسة وتحقيقها لأغراض البحث تم تقسيم محتوى الموضوع إلى

ثلاثة فصول وفق الخطة التالية:

الفصل الأول: تدقيق الحسابات المالية

الفصل الثاني: أثر تدقيق الحسابات المالية على عملية إتخاذ القرارات

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة إقتصادية

الفصل الأول: تدقيق الحسابات المالية

1. المبحث الأول: المعالجة المحاسبية للحسابات المالية
2. المبحث الثاني: التدقيق
3. المبحث الثالث: تدقيق الحسابات المالية

مقدمة الفصل:

إن كل مؤسسة تسطر أهدافها وتسعى لتحقيقها وإذا كان تحقيق تلك الأهداف يهيم بالدرجة الأولى المسيرين والملاك فكذا يهيم الغير (الزبائن مثلا)، فالمؤسسة محل أنظار العديد من المتعاملين، ذوي المصالح المختلفة والمتعارضة أحيانا، ومن هذا المنطلق ينبغي تزويد هؤلاء بالمعلومات اللازمة حول النشاطات والنتائج، خاصة عنصر الحسابات المالية والذي يكتسي أهمية كبيرة نظرا لاكتسابه للطابع المالي فتولي المؤسسة أهمية بالغة له خوفا من تعرضه لأنواع الغش والاختلاس، ومن هنا وجب أن تخضعه للتدقيق من طرف شخص مستقل ومحايِد ومؤهل وهو المدقق لإبداء الرأي حول صحة ومصداقية تسجيل هذه الحسابات وإمكانية الإفصاح عنها في القوائم المالية للمؤسسة، لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى تدقيق الحسابات المالية، وقسم إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول: المعالجة المحاسبية للحسابات المالية

المبحث الثاني: التدقيق

المبحث الثالث: تدقيق الحسابات المالية

المبحث الأول: المعالجة المحاسبية للحسابات المالية

تمثل هذه المجموعة كل ما هو حساب مالي في شكله الجامد أي ليس شخصا طبيعيا ولا هيئة يتعامل معها وإنما بوصفه مكان ملموس أو معنوي يحتفظ فيه بالأموال في حد ذاتها كوسيلة للتعامل سواء كانت في الصندوق أو لدى هيئة مالية هذه الهيئة لا ينظر لها نظرة المتعامل وإنما ينظر للحساب لديها وكأنه مستقل عنها وتنقسم الحسابات المالية إلى عدة لكل يمكن شرحها عبر هذا المبحث.¹

المطلب الأول: القيم المنقولة للتوظيف والبنوك والمؤسسات المالية

أولاً: القيم المنقولة للتوظيف حساب 50

1. تعريف القيم المنقولة للتوظيف ح/50

إن القيم المنقولة للتوظيف هي الأصول المالية التي تكتسبها المؤسسة قصد تحقيق ربح في رأس المال في أجل قصير وتقابل هذه الأصول المالية القيم المنقولة المثبتة وهي السندات التي تكتسبها المؤسسة بغرض الحفاظ عليها باستمرار.²

وينقسم هذا الحساب للفروع الآتية:

أ. ح/501 الحصص في المؤسسات ذات الصلة: ويسجل فيه قيمة الأسهم التي تمتلكها المؤسسة في أحد الفروع التابعة لها.

ب. ح/502 أسهم خاصة أو حصص خاصة: ويسجل فيه قيمة الأسهم التي تشكل رأس مال المؤسسة سواء تعود ملكيتها للشركاء الأصليين أو شركاء آخرين.

ت. ح/503 أسهم أو سندات أخرى تمنح حق الملكية: وتسجل فيه قيمة الأسهم التي تعطي أحقية مالكيها المشاركة في عملية التصويت في الجمعية العامة.

ث. ح/506 سندات وسندات الخزينة وسندات الصندوق قصيرة الأجل: يسجل فيه قيمة السندات التي تعطي لحاملها الأحقية في الحصول على قيمتها الاسمية في الأجل القصيرة.

ج. ح/508 قيم منقولة أخرى للتوظيف وديون مشابهة: ويسجل فيه قيمة القيم المنقولة للتوظيف التي لم يتم ذكرها سابقاً.

¹ عبد الوهاب رميدي، على سماي، المحاسبة المالية وفق النظام المالي والمحاسبي الجديد، دار هومة، ط 1، 2001، ص 177.

² القانون رقم 7 المؤرخ في 11/7، المتضمن النظام المحاسبي المالي الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة في 28 ربيع الأول 1430 هـ الموافق لـ 25 مارس 2009، ص 71.

ح. ح/509 الدفعات الباقي تسديدها من القيم المنقولة للتوظيف غير المسددة ويسجل فيه قيمة قيم التوظيف التي لم تسدد قيمتها بالكامل.¹

2. المعالجة المحاسبية للقيم المنقولة للتوظيف ح/50

تقيد في الجانب المدين لحسابات "القيم المنقولة للتوظيف ح/50" تكلفة شراء السندات في مقابل حسابات الغير أو حسابات الخزينة المعنية (كل الحسابات لها نفس المعالجة).

		تاريخ العملية		
		من ح/ سندات الخزينة		50
		إلى ح/ الصندوق	53	
		شراء سندات التوظيف		

وفي حالة سندات التوظيف التي تسدد جزئياً قيمتها الاسمية، فإن القيمة الكلية تقيد في الجانب المدين لهذه الحسابات، أما القسم غير المطلوب فيقيد في الجانب الدائن للحساب " 509 الدفعات الواجب تسديدها من القيم المنقولة للتوظيف غير المسددة".

أما بالنسبة للسندات التوظيف القابلة للتفاوض فوراً والمقيمة حسب قيمة السوق عند تاريخ وقف الحسابات، فإن الفارق بين هذه القيمة وقيمة السندات الظاهرة في المحاسبة يسجل:

- في الجانب المدين للحساب 50 في مقابل الحساب 665 فارق التقييم عن الأصول المالية فوائض القيمة إذا تعلق الأمر بزيادة القيمة.
- في الجانب الدائن للحساب 50 في مقابل الحساب 665 فارق التقييم عن أصول مالية، نواقص القيمة إذا تعلق الأمر بنقص القيمة.
- وفي حالة التنازل عن سندات التوظيف فإن رصيد الحساب 50 القيمة الخام المصححة لدخول زيادة القيمة أو نقص القيمة الخفيتين في الجانب المدين وثمان التنازل في الجانب الدائن ليحول:
- مقابل القيد في الجانب المدين لحساب التكاليف المالية ح/ 667 الأرباح الصافية عن التنازل عن الأصول المالية إذا تعلق الأمر بنقص قيمة التنازل.

ويستقبل الفرع 502 الأسهم الخاصة في الجانب المدين تكلفة اقتناء السندات التي يمتلكها الكيان بصفة مؤقتة وفقاً للشروط المحددة في التشريع الوطني.²

¹ عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، ط 2، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2012، ص 117.

² عبد الوهاب رميدي على سماي، مرجع سابق، ص 178.

وينبغي الإشارة إلى أنه عند تقديم الميزانية يظهر هذا الحساب في فصل خاص مع حسم رؤوس الأموال الخاصة إلا إذا تعلق الأمر بالاسترداد عن طريق شراء الأسهم بمبالغ غير معبرة قصد منحها للأجراء في إطار اتفاقية أو عقد.

وعند إقفال السنة المالية تقيد الفوائد المنتظرة التي لم يحن أجل استحقاقها على القيم المنقولة للتوظيف في الجانب المدين للحساب 518 الفوائد المنتظرة ويتم ترصيد هذا الحساب عند حلول أجل الاستحقاق. حـ/501 حصص في مؤسسات مرتبطة: ونعني بها الأسهم التي يمتلكها الكيان في شركات حليفة أو في نفس المجموعة وتعامل محاسبية على النحو التالي:¹

أ. في حالة شراء أسهم في شركات الحليفة:

		تاريخ العملية من حـ/سندات الخزينة إلى حـ/البنك أو الصندوق بيان العملية	53/512	501
--	--	--	--------	-----

ب. في حالة التنازل عن أسهم في الشركات الحليفة:

• بقیم أكبر من سعر الشراء:

		تاريخ العملية من حـ/البنك أو الصندوق إلى حـ/حصص في مؤسسات مرتبطة إلى حـ/الأرباح الصافية عن العمليات بيع الأصول المالية بيان العملية	501 767	53/512
--	--	---	------------	--------

• بقیمة أقل من سعر الشراء:

		تاريخ العملية من حـ/البنك أو الصندوق من حـ/الخسائر الصافية الناتجة عن تنازلات الأصول المالية	53/51 667	
--	--	---	--------------	--

¹ عبد الوهاب رميدي على سماي، مرجع سابق، ص 179.

		إلى حـ / مرتبطة بيان العملية	501	
--	--	------------------------------------	-----	--

ت. في حالة تقييم أو إعادة التقييم في الشركات الحليفة وهي مازالت ملك الكيان:

- بقيم أكبر من سعر الشراء:

		تاريخ العملية من حـ / حصص في مؤسسات مرتبطة إلى حـ / فرق التقييم عن الأصول المالية (فوائض القيم) بيان العملية	501 765	
--	--	--	------------	--

- بقيم أقل من سعر الشراء:

		تاريخ العملية من حـ / فرق التقييم على الأصول المالية إلى حـ / حصص في مؤسسات مرتبطة بيان العملية	665 501	
--	--	---	------------	--

حـ / 502 أسهم خاصة: وهي أسهم الشركة نفسها أي الأسهم المشكلة لرأسمالها الخاص وقد تكون مملوكة

للشركة نفسها أو من طرف الغير المهم أنها تمثل رأس مال الشركة وتعامل محاسبيا على النحو التالي:¹

أ. في حالة شراء أسهم خاصة:

		تاريخ العملية من حـ / أسهم خاصة إلى حـ / البنك أو الصندوق بيان العملية	502 53/51	
--	--	---	--------------	--

ب. في حالة التنازل عن أسهم خاصة:

- بقيم أكبر من القيمة الاسمية:

		تاريخ العملية من حـ / البنك أو الصندوق	53/51	
--	--	---	-------	--

¹ ليوز نوح، المخطط المحاسبي المالي الجديد المستمد من المعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مؤسسة الفنون المطبعية و المكتبية بيسكرة، 2009، ص161.

		إلى حـ/ أسهم خاصة	502	
		إلى حـ/ الأرباح الصافية عن العمليات بيع الأصول المالية بيان العملية	767	

• بقيم أقل من سعر الشراء:

		تاريخ العملية من حـ/ البنك أو الصندوق من حـ/ الخسائر الصافية الناتجة عن تنازلات الأصول المالية	53/51 667	
		إلى حـ/ أسهم خاصة بيان العملية	502	

ت. في حالة تقييم إعادة التقييم الأسهم الخاصة:

• بقيم أكبر من القيمة الاسمية:

		تاريخ العملية من حـ/ أسهم خاصة	502	
		إلى حـ/ فرق التقييم على الأصول المالية (فوائض القيم) بيان العملية	765	

• بقيم أقل من سعر الشراء:

		تاريخ العملية من حـ/ فرق التقييم على الأصول المالية	665	
		إلى حـ/ أسهم خاصة بيان العملية	502	

حـ/ 503 الأسهم والسندات الأخرى المخولة حقا في الملكية:

من العادة أن هناك أنواعا من الأسهم كالأسهم الممتازة لا تعطي الحق في التصويت في الجمعية العامة للشركة أما السندات فهي عبارة عن دين على عاتق الكيان مقابل فوائد وجزء متفق عليه من النتائج أما إذا

تعلق الأمر بأسهم عادية أو سندات قابلة للتحويل إلى أسهم (طبقاً للمادة 715 مكرر) معاملة الأسهم العادية وخاصة في الشراء، ويمكن معالجة ذلك محاسبياً على النحو التالي:¹

أ. في حالة شراء الأسهم:

		تاريخ العملية من حـ/ الأسهم والسندات الأخرى المخولة حقا في الملكية إلى حـ/ البنك أو الصندوق بيان العملية	53/51	503
--	--	---	-------	-----

ب. في حالة التنازل عن الأسهم والسندات المخولة حق في الملكية:

• بقيم أكبر من القيمة الاسمية:

		تاريخ العملية من حـ/ البنك أو الصندوق إلى حـ/ الأسهم والسندات الأخرى المخولة حقا في الملكية إلى حـ/ الأرباح الصافية عن العمليات بيع الأصول المالية بيان العملية	53/51	503	767
--	--	--	-------	-----	-----

• بقيم أقل من سعر الشراء:

		تاريخ العملية من حـ/ البنك أو الصندوق إلى حـ/ الخسائر الصافية الناتجة عن تنازلات الأصول المالية	53/51	667
--	--	--	-------	-----

¹ ليلوز نوح، مرجع سابق، ص 162.

		إلى - / الأسهم والسندات الأخرى المخولة حقا في الملكية بيان العملية	503	
--	--	--	-----	--

ت. في حالة تقييم أو إعادة تقييم الأسهم والسندات المخولة حق في الملكية وهي مازالت ملك للكيان:

• بقيم أكبر من سعر الشراء:

		تاريخ العملية من - / الأسهم والسندات الأخرى المخولة حقا في الملكية	503	
		إلى - / فرق التقييم على الأصول المالية بيان العملية	765	

• بقيم أقل من سعر الشراء:

		تاريخ العملية من - / فرق التقييم على الأصول المالية	665	
		إلى - / الأسهم والسندات الأخرى المخولة حقا في الملكية بيان العملية	503	

حـ/ 506 سندات، قسائم الخزينة وقسائم الصندوق قصيرة الأجل: ويتضمن هذا الحساب كل السندات التي تتمثل في سندات الاستحقاق المنصوص عليها في المادة 715 مكرر 81 من القانون التجاري الجزائري. والقسائم التي تصدرها شركات المساهمة بقيمة اسمية قابلة للتحقيق وتسمى بقسيمة الخزينة والقسائم ذات القيم المحدودة الصادرة عن صندوق أي شركة وتعطى الحق لمالكها في تحميل المبلغ، كل هذه السندات تدخل ضمن تعاملات هذا الحساب وتسجل محاسبيا على النحو التالي:¹

أ. في حالة شراء سندات استحقاق أو قسائم خزينة أو قسائم صندوق قصيرة الأجل:

¹ ليوز نوح، مرجع سابق، ص 166.

		تاريخ العملية من حـ / سندات، قسائم الخزينة و قسائم الصندوق قصيرة الأجل إلى حـ / البنك أو الصندوق بيان العملية	53/51	506
--	--	---	-------	-----

- ب. في حالة التنازل عن سندات استحقاق أو قسائم خزينة أو قسائم صندوق قصيرة الأجل:
- بقيم أكبر من القيمة المحاسبية:

		تاريخ العملية من حـ / البنك أو الصندوق إلى حـ / سندات، قسائم الخزينة وقسائم الصندوق قصيرة الأجل إلى حـ / الأرباح الصافية عن العمليات بيع الأصول المالية بيان العملية	53/51	506	767
--	--	--	-------	-----	-----

- بقيم أقل من سعر الشراء:

		تاريخ العملية من حـ / البنك أو الصندوق إلى حـ / الخسائر الصافية الناتجة عن تنازلات الأصول المالية إلى حـ / سندات، قسائم الخزينة وقسائم الصندوق قصيرة الأجل بيان العملية	53/51	667	506
--	--	---	-------	-----	-----

- ت. في حالة تقييم أو إعادة تقييم الأسهم والسندات المخولة حق في الملكية وهي مازالت ملك للكيان:
- بقيم أكبر من سعر الشراء:

		تاريخ العملية من — / سندات، قسائم الخزينة و قسائم الصندوق قصيرة الأجل	506
		إلى — / فرق التقييم على الأصول المالية (فوائض القيمة) بيان العملية	765

• بقيم أقل من سعر الشراء:

		تاريخ العملية من — / فرق التقييم على الأصول المالية	665
		إلى — / سندات، قسائم الخزينة و قسائم الصندوق قصيرة الأجل بيان العملية	506

حـ/508 قيم التوظيف المنقولة الأخرى والحسابات الدائنة المماثلة: وهي القيم المنصوص عليها في المادة 715 مكرر 110 من القانون التجاري الجزائري وما بعدها ويسجل ضمن هذا الحساب جميع قيم التوظيف المنقولة التي لم تذكر في الحسابات السابقة وتتحمل حق يخول بموجبه للمالك اعتباره مديونية تجاه الغير كشهادات الاستثمار التي تصدرها شركات المساهمة الكبرى أو أية مديونية تشبه هذه القيم المنقولة وفي حالة هذه القيم أو بيعها تطبق الإجراءات المحاسبية التالية:¹

أ. في حالة الشراء:

		تاريخ العملية من — / قيم التوظيف المنقولة أو الحسابات الدائنة مماثلة	508
		إلى — / البنك أو	53/51

¹ ليلوز نوح، مرجع سابق، ص 168.

		الصندوق بيان العملية		
--	--	-------------------------	--	--

ب. في حالة التنازل:¹

- بقيم أكبر من القيمة الاسمية:

		تاريخ العملية من حـ/ البنك أو الصندوق	53/51	
		إلى حـ/ قيم التوظيف المنقولة أو الحسابات الدائنة مماثلة	508	
		إلى حـ/ الأرباح الصافية عن العمليات بيع الأصول المالية بيان العملية	767	

- بقيم أقل من سعر الشراء:

		تاريخ العملية من حـ/ البنك أو الصندوق	53/51	
		من حـ/ الخسائر الصافية الناتجة عن تنازلات الأصول المالية	667	
		إلى حـ/ قيم التوظيف المنقولة أو الحسابات الدائنة مماثلة بيان العملية	508	

ت. في حالة تقييم أو إعادة التقييم لقيم التوظيف المنقولة الأخرى:

- بقيم أكبر من سعر الشراء:

		تاريخ العملية من حـ/ قيم التوظيف المنقولة أو الحسابات الدائنة مماثلة	508	
		إلى حـ/ فرق التقييم على الأصول المالية (فوائض)	765	

¹ القانون رقم 7 المؤرخ في 11/7، المتضمن النظام المحاسبي المالي الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص71.

		القيمة) بيان العملية		
--	--	-------------------------	--	--

• بقيم أقل من سعر الشراء:

		تاريخ العملية من حـ/ فرق التقييم على الأصول المالية إلى حـ/ قيم التوظيف المنقولة أو الحسابات الدائنة مماثلة بيان العملية	665 508	
--	--	--	------------	--

حـ/509 دفعات في انتظار التسديد على قيم التوظيف المنقولة غير المحررة: ويسجل ضمن هذا الحساب المبالغ الواجب دفعها لشراء قيم التوظيف المنقولة في انتظار تحريرها من طرف المصدر لها حسب ما سبق ذكره من الأنواع سالفة الذكر ويسجل أي وعد بالبيع لأي قيمة توظيف منقولة حسب القيد المحاسبي التالي:

أ. في حالة الوعد:

		تاريخ العملية من حـ/ القيم التوظيف المنقولة إلى حـ/ دفعات في انتظار التسديد على قيم التوظيف المنقولة غير المحددة بيان العملية	50 509	
--	--	--	-----------	--

ب. في حالة السداد:

		تاريخ العملية من حـ/ دفعات في انتظار التسديد على قيم التوظيف المنقولة غير المحررة إلى حـ/ البنك أو الصندوق بيان العملية	509 53/51	
--	--	---	--------------	--

ثانيا: البنوك والمؤسسات المالية وما يماثلها حـ/51

1. تعريف البنوك والمؤسسات المالية وما يماثلها:

يستعمل الكيان بالنسبة لكل حساب مالي يحوزه، تقسيمها فرعيا منفصلا عن الحساب 51 البنوك والمؤسسات المالية وما يماثلها أو تطابق حركات القيد في الجانب المدين، المبالغ المالية المستلمة وحركات القيد في الجانب الدائن المبالغ المصروفة من الصندوق. وتقيد الفوائد السارية التي لم يحن أجل استحقاقها عن أفعال السنة المالية في الحساب 518 الفوائد المنتظرة.

ويرصد هذا الحساب عند حلول الأجل وتصبح الفوائد مستحقة. إن المساهمات المالية الجارية مثل القروض على الحسم تسجل في الجانب المدين لحساب البنك المعنى بقرض الحساب 519 المساهمات البنكية الجارية.¹

2. المعالجة المحاسبية لحساب البنوك والمؤسسات المالية وما يماثلها:

ويتفرع إلى الحسابات التالية:

حـ/511 قيم للتحويل: ويسجل ضمن هذا الحساب كل القيم التي لازالت في طور الجاهزية ولكنها أكيدة بعد فترة قصيرة كالشيكات المقبوضة ولازالت لم تحصل أو الشيكات المدفوعة ولم تقطع من الحساب الجاري ويستعمل محاسبيا على النحو التالي:

أ. حالة التحصيل من الزبائن:

• في حالة الإصدار:

511	من حـ/ قيم التحصيل	تاريخ العملية
411	إلى حـ/ الزبائن	بيان العملية

• في حالة التحصيل عند دخول الأموال في الحساب الجاري البنكي:

	تاريخ العملية	
--	---------------	--

¹ القانون رقم 7 المؤرخ في 11/7، الجريدة الرسمية، العدد 19 الصادرة 25-3-2009، مرجع سابق، ص 72.

		من حـ/ البنك	512
		إلى حـ/ قيم التحصيل	511
		بيان العملية	

ب. حالة التسديد للموردين

• حالة إصدار الشيك:

		تاريخ العملية	
		من حـ/ موردو السلع والخدمات	401
		إلى حـ/ قيم التحصيل	511
		تسديد دين أحد الموردين	

• حالة اقتطاع المبلغ من الحساب الجاري:

		تاريخ العملية	
		من حـ/ قيم التحصيل	511
		إلى حـ/ البنك	512
		اقتطاع مبلغ الشيك	

حـ/ 512 الحسابات الجارية البنكية: ويعبر هذا الحساب عن الأموال السائلة الموضوعة تحت تصرف

المؤسسة لدى البنك ويسجل محاسبيا وفق القيد التالي:

أ. في حالة التحصيل عن طريق الحساب الجاري البنكي:

		تاريخ العملية	
		من حـ/ البنك	512
		إلى حـ/ أحد حسابات الغير أ و الحسابات	514
		المالية	
		بيان العملية	

ب. في حالة السداد عن طريق الحساب الجاري البنكي:

		تاريخ العملية	
		من حـ/ أحد حسابات الغير أو حسابات المالية	514
		إلى حـ/ البنك	512
		بيان العملية	

ت. في حالة تمويل الصندوق أو أي حساب مالي عن طريق السحب من البنك:

		تاريخ العملية من حـ/ تحويلات الأموال إلى حـ/ البنك	512	581
		بيان العملية		

ث. في حالة إيداع أموال الصندوق أو أي حساب مالي بالبنك:

		تاريخ العملية من حـ/ البنك إلى حـ/ تحويلات الأموال	581	512
		بيان العملية		

حـ/515 صندوق الخزينة العمومية المؤسسات العمومية: وهي بمثابة بنك لكنه ذو صبغة عمومية وليس ذو هدف ربحي، أي ليس مؤسسة اقتصادية ولكن هناك بعض الكيانات الخاصة لها حسابات لدى الخزينة العمومية لتسهيل بعض عمليات التحصيل وخاصة إذا كانت تربطها عقود مقاوله مع القطاع العام ويكون التعامل مع هذا الحساب على النحو التالي:

أ. في حالة التحصيل:

		تاريخ العملية من حـ/ صندوق الخزينة العمومية والمؤسسات العمومية إلى حـ/ الزبائن	411	515
		بيان العملية		

ب. في التسديد:

		تاريخ العملية من حـ/ تحويلات الأموال إلى حـ/ صندوق الخزينة العمومية والمؤسسات العمومية	515	401
		بيان العملية		

ت. في حالة إيداع أموال الصندوق أو من أي حساب مالي بالبنك:

		تاريخ العملية		
--	--	---------------	--	--

		من -/ صندوق الخزينة العمومية والمؤسسات العمومية	515
		إلى -/ تحويلات الأموال بيان العملية	581

ح/517 هيئات مالية أخرى: ويسجل ضمن هذا الحساب جميع المؤسسات المالية التي تملك لها الكيان حسابات خاصة لم تذكر في القوائم المؤسسات السابقة كالحسابات الجارية البريدية وغيرها ويتم التعامل معها محاسبيا على النحو التالي:¹

أ. في حالة التحصيل عن طريق أحد الحسابات هذه الهيئات المالية:

		تاريخ العملية من -/ الهيئات المالية	517
		إلى -/ الزبائن بيان العملية	411

ب. في حالة التسديد من أحد الحسابات هذه الهيئات المالية:

		تاريخ العملية من -/ أحد حسابات الغير	4
		إلى -/ الهيئات المالية بيان العملية	517

ت. في حالة تمويل الصندوق أو البنك عن طريق السحب من أحد هذه الهيئات المالية:

		تاريخ العملية من -/ تحويلات الأموال	581
		إلى -/ الهيئات المالية بيان العملية	517

ث. في حالة إيداع أموال الصندوق أو من أي حساب مالي بالبنك:

		تاريخ العملية من -/ الهيئات المالية	517
--	--	--	-----

¹ ليلوز نوح، مرجع سابق، ص 171.

		إلى حـ/ تحويلات الأموال بيان العملية	581	
--	--	---	-----	--

حـ/518 فوائد منتظرة: يسجل ضمن هذا الحساب عند نهاية الدورة المحاسبية جميع الفوائد المنتظرة التي لم يحن أجل استحقاقها على قيم التوظيف المنقولة ويسجل محاسبيا على النحو التالي:
أ. في حالة نهاية السنة المحاسبية:

		تاريخ العملية من حـ/ فوائد منتظرة إلى حـ/ مداخيل الأصول المالية بيان العملية	762	518
--	--	--	-----	-----

ب. في حالة استحقاق سدادها:

		تاريخ العملية من حـ/ البنك إلى حـ/ فوائد منتظرة بيان العملية	518	512
--	--	---	-----	-----

حـ/519 المساهمات البنكية الجارية: ويسجل ضمن هذا الحساب جميع القروض البنكية القصيرة جدا كالسحب على المكشوف الذي تمنحه البنوك لأحسن متعاملين للحفاظ على مصداقيتهم الخارجية من جهة والحفاظ عليهم كزبائن دائمين لها وكل سحب على المكشوف أثر في رصيد الحساب الجاري البنكي يسجل محاسبيا على النحو التالي:

أ. حالة وصول شيكات والرصيد غير كاف:

		تاريخ العملية من حـ/ البنك إلى حـ/ المساهمات البنكية الجارية بيان العملية	519	512
--	--	---	-----	-----

ب. حالة تغطية الدين المتمثل في السحب على المكشوف:

		تاريخ العملية من حـ/ المساهمات البنكية الجارية		519
--	--	---	--	-----

		إلى —/ البنك	512	
		بيان العملية		

المطلب الثاني: الأدوات المالية المشتقة حساب 52 والصندوق حساب 53

أولاً: الأدوات المالية المشتقة حساب 52

1. تعريف الأدوات المالية المشتقة حساب 52

تطابق الأدوات المالية المتفرعة أدوات مالية مثل الخيارات والعقود ذات أجل، والإعتمادات المتبادلة لأسعار الفائدة والعملية الصعبة التي يحدث حقوقاً والتزامات يترتب عنها تحويل بين أطراف الأداة خطر واحد أو عدة مخاطر مرتبطة بأداة مالية ابتدائية (تجارية) خفية.

ولا تؤدي الأدوات المتفرعة إلى تحويل الأداة المالية الابتدائية الخفية عند بداية سريان العقد، ولا يتم التحويل بالضرورة عند حلول أجل العقد وعند اقتناء أدوات مالية متفرعة، يتم تسجيل كلفة الاقتناء في الجانب المدين للحساب 52 "الأدوات المالية المشتقة" مع التمييز عند الاقتضاء في هذه الحسابات بين طبيعة هذه الأدوات (أدوات مالية مشتقة قابلة للتداول فوراً في سوق تضمن السيولة وأمن المعاملات، أدوات الضمان وأدوات مالية مشتقة أخرى) في مقابل الحسابات المالية المعنية أن التغييرات في قيمة العقود المحررة في الأسواق المنظمة، والمثبتة في التصفية اليومية للهوامش المدينة والدائنة، يتم قيدها في حساب النتائج الخاص بالأعباء والمتوجات المالية.

غير أنه خروجاً عن هذا المبدأ، تسجل التغييرات في قيمة العقود أو الخيارات المثبتة في هذه الأسواق والمنجزة على سبيل الضمان في الحساب 52 وتنتقل إلى حساب النتائج خلال مدة سريان العنصر المضمون وذلك بكيفية تناظرية مع نمط إدراج المتوجات والأعباء في الحسابات الخاصة بهذا العنصر.

2. المعالجة المحاسبية للأدوات المالية المشتقة:

وبالنسبة للأدوات المالية المتفرعة القابلة للتداول فوراً والقيمة حسب قيمة السوق عند تاريخ إقفال الحسابات، فإن الفارق بين هذه القيمة وقيمة السندات المضمونة والواردة في المحاسبة يتم تسجيله: في الجانب المدين للحساب 52 في مقابل الحساب 76 منتوجات مالية (الفرع 765 فارق التقييم عن الأصول المالية-فوائض القيمة)¹.
إذا تعلق الأمر بزيادة القيمة.

¹ القانون رقم 7 المؤرخ في 11/7، الجريدة الرسمية، العدد 19 الصادرة 25-3-2009، مرجع سابق، ص 72.

في الجانب الدائن للحساب 52 في مقابل الحساب 66 الأعباء المالية (الفرع 665 فارق التقييم عن الأصول المالية، نواقص القيمة)، إذا تعلق الأمر بنقص القيمة.

وفي حالة التنازل عن أدوات مالية مشتقة فإن رصيد الحساب 52 (القيمة الخام للدخول في الجانب المدين وضمن التنازل في الجانب الدائن) يتم تحويله:

في مقابل القيد في الجانب المدين للحساب 66 "الأعباء المالية" (الفرع 667 الخسائر الصافية عن التنازل عن أصول مالية) إذا تعلق الأمر بنقص قيمة التنازل.

في مقابل القيد في الجانب الدائن للحساب 76 منتوجات مالية (الفرع 767 إذا تعلق الأمر بفائض قيمة التنازل). ويسجل محاسبيا على النحو التالي:¹

أ. في حالة اقتناء أداة مالية مشتقة:

		تاريخ العملية من —/ الأدوات المالية المشتقة إلى —/ البنك بيان العملية	512	52
--	--	--	-----	----

ب. في حالة التنازل عن الأدوات المالية المشتقة:

- حالة التنازل بسعر أكبر من قيمتها:

		تاريخ العملية من —/ البنك إلى —/ الأدوات المالية المشتقة إلى —/ الأرباح الصافية عن العمليات بيع الأصول المالية بيان العملية	512	52	767
--	--	---	-----	----	-----

- حالة التنازل بسعر أقل من قيمتها:

		تاريخ العملية من —/ البنك	512	
--	--	------------------------------	-----	--

¹ عبد الوهاب رميدي، علي سماي، مرجع سابق، ص 182.

		من - / الخسائر الصافية الناتجة عن تنازلات الأصول المالية	667
		إلى - / الأدوات المالية المشتقة	52
		بيان العملية	

ت. في حالة التقييم عند نهاية السنة المحاسبية المالية يسجل كما يلي:

- إذا كان هناك زيادة في القيمة:

		تاريخ العملية	
		من - / الأدوات المالية المشتقة	52
		إلى - / فرق التقييم على الأصول المالية فوائض القيم	765
		بيان العملية	

- إذا كان هناك نقص في القيمة:

		تاريخ العملية	
		من - / فرق التقييم على الأصول المالية نواقص القيمة	665
		إلى - / الأدوات المالية المشتقة	52
		بيان العملية	

ثانياً: الصندوق حساب 53

1. تعريف حساب الصندوق:

هو مكان توضع فيه الأموال السائلة في شكلها النقدي داخل المؤسسة، وهذه الأموال عادة ما تكون قيمتها ضئيلة ويستقبل كذلك الأموال السائلة في شكلها النقدي لتكون موضوع إنفاق أو تحويل إلى حساب مالي آخر.

هذا الحساب مدين بقيمة التحصيل ويجعل دائن بقيمة المدفوعات النقدية يسجل المبلغ النقدي الذي يقبضه الكيان في الجانب المدين لحساب الصندوق ويقيد مبلغ النقود المصروفة في الجانب الدائن لهذا الحساب ويكون رصيده دائما مدينا أو سلبيا.¹

2. المعالجة المحاسبية لحساب الصندوق ح/53:

ح/531 صندوق المقر الاجتماعي: يسجل ضمن هذا الحساب جميع التحصيلات النقدية والنفقات النثرية والعاجلة المتعلقة بنشاط المقر الاجتماعي إذا تعلق الأمر بمؤسسة لها عدة مناطق لنشاط ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون حساب الصندوق دائنا أي سالبا وتسجل التعاملات مع هذا الحساب على النحو التالي:

أ. في حالة دخول أموال للصندوق:

		تاريخ العملية		
		من حـ/ الصندوق	514	531
		إلى حـ/ أحد حسابات الغير		
		أو حسابات المالية		
		بيان العملية		

ب. في حالة خروج أموال من الصندوق:

		تاريخ العملية		
		من حـ/ أحد حسابات الغير أو حسابات المالية	531	514
		إلى حـ/ الصندوق		
		بيان العملية		

ح/532 الصندوق أ: يعتبر نفس الصندوق لكن في حالة وجود أماكن عدة لنشاط المؤسسة لتغطية المصاريف والنفقات الآتية على مستوى النشاط دون اللجوء إلى صندوق المقر الاجتماعي ربحا للزمان والمكان وتخفيض للمصاريف التي قد تترتب عن ذلك التنقل لكن كل مدة الزمنية يتم فيها جرد الصندوق الفرعي وضمه لصندوق المقر الاجتماعي بصفة دورية ويعامل محاسبيا بنفس الطريقة التي يقوم بها صندوق المقر الاجتماعي.

المطلب الثالث: وكالات التسبيقات والإتمادات حساب 54 والتحويلات الداخلية حساب 58:

أولا: وكالات التسبيقات والإتمادات حساب 54

1. تعريف حساب وكالات التسبيقات والإتمادات

¹ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، جزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية، بود واء، 2008، ص 67.

يسجل الحساب 54 "وكالات التسبيقات والإعتمادات" المحررات المتعلقة بالأموال التي يسيرها محاسبي الوكالات أو المحاسبون التابعون والإعتمادات المفتوحة في البنوك باسم الغير أو عون من أعوان المؤسسة¹. وينقسم الحساب 54 إلى الفرع 541 وكالات التسبيقات والفرع 542 الإعتمادات ويسجل في الجانب المدين للحساب 541 مبلغ الأموال المسلمة إلى محاسبي الوكالات عن طريق القيد في الجانب الدائن لحساب الصندوق.

2. المعالجة المحاسبية لحساب وكالات التسبيقات والإعتمادات

ح/541 وكالات التسبيقات: ويسجل محاسبيا على النحو التالي:

أ. حالة منح التسبيق إلى المسير:

		تاريخ العملية من ح/ وكالات التسبيقات المالية إلى ح/ الصندوق بيان العملية	531	541
--	--	---	-----	-----

ب. تسجيل الإنفاق:

		تاريخ العملية من ح/ أحد حسابات الغير أو حسابات الأعباء إلى ح/ وكالات التسبيقات المالية بيان العملية	541	614
--	--	--	-----	-----

ت. في حالة إرجاع التسبيق من المسير إلى الصندوق:

		تاريخ العملية من ح/ الصندوق إلى ح/ وكالات التسبيقات المالية بيان العملية	541	531
--	--	---	-----	-----

ح/542 الإعتمادات المالية: ويسجل ضمن هذا الحساب جميع المبالغ المرصودة باسم أحد المحاسبين

المتمثل للكيان من الحساب الخاص به ويسجل محاسبيا على النحو التالي:

¹ القانون رقم 7 المؤرخ في 11/7، الجريدة الرسمية، العدد 19 الصادرة 25-3-2009، مرجع سابق، ص 73.

أ. حالة منح الاعتماد إلى المسير:

		تاريخ العملية من حـ / الإعتمادات المالية إلى حـ / البنك بيان العملية	512	542
--	--	---	-----	-----

ب. تسجيل الإنفاق:

		تاريخ العملية من حـ / أحد حسابات الغير أو حسابات الأعباء إلى حـ / الإعتمادات المالية بيان العملية	542	614
--	--	---	-----	-----

ت. في حالة غلق الإعتمادات المالية:

		تاريخ العملية من حـ / البنك إلى حـ / الإعتمادات المالية بيان العملية	542	512
--	--	---	-----	-----

نذكر أن 55 متاح، 56 متاح، 57 متاح.

ثانيا: تحويلات داخلية حساب 58

1. تعريف حساب تحويلات داخلية:

هو حساب عبور يستعمل لتسجيل العمليات في المحاسبة ويتم ترصيده بعد انتهاء هذه العمليات ويهدف

هذا الحساب على الخصوص إلى تمكين عملية التمرکز دون خطر الاستعمال المزدوج من:

تحويل الأموال من حساب الخزينة (صندوق أو بنك) إلى حساب خزينة آخر (بنك أو صندوق).¹

وبصفة عامة كل عملية من شأنها أن تسجل في عدة دفاتر مساعدة. يستعمل هذا الحساب في عملية

تحويلات داخلية مثل تحويل مبلغ من حساب البنك إلى حساب الصندوق أو العكس، وفي كل الحالات يجب

أن يرصد هذا الحساب لأنه حساب وسيط فقط.²

¹ القانون رقم 7 المؤرخ في 11/7، الجريدة الرسمية، العدد 19 الصادرة 25-3-2009، مرجع سابق، ص 73.

² شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 67.

2. المعالجة المحاسبية لحساب التحويلات الداخلية:

وتنقسم التحويلات إلى:

حـ/581 تحويلات الأموال: ويسجل ضمن هذا الحساب جميع التحويلات المالية بين الحسابات المالية

كالتحويلات بين الصندوق والبنك أو العكس ويعامل محاسبيا كآلاتي:

أ. حالة يومية الحسابات الدائنة:

		تاريخ العملية من حـ/ تحويلات الأموال إلى حـ/ البنك أو الصندوق بيان العملية	53/51	581
--	--	--	-------	-----

ب. حالة يومية الحسابات المدينة

		تاريخ العملية من حـ/ البنك أو الصندوق إلى حـ/ تحويلات الأموال بيان العملية	581	53/51
--	--	--	-----	-------

حـ/588 تحويلات داخلية أخرى: ويسجل ضمن هذا الحساب جميع العمليات التي قد تكون موضوع تسجيل

مزدوج بسبب نوع المعاملة كالعمليات التي تحدث بين الصندوق المقر الاجتماعي وصندوق أحد الفروع

ويسجل التعامل بهذا الحساب على النحو التالي:

أ. حالة يومية الحسابات الدائنة:

		تاريخ العملية من حـ/ تحويلات داخلية أخرى إلى حـ/ صندوق المقر الاجتماعي بيان العملية	531	588
--	--	---	-----	-----

ب. حالة يومية الحسابات المدينة:

		تاريخ العملية من حـ/ صندوق الفرع		532
--	--	-------------------------------------	--	-----

		إلى - / تحويلات داخلية أخرى بيان العملية	588	
--	--	--	-----	--

المطلب الرابع: خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية ح/59

1. تعريف حساب خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية

ويسجل ضمن هذا الحساب الخسائر في القيمة التي تطرأ على الأصول المالية الجارية المتمثلة في القيم التوظيف المنقولة أو البنك وما شابهه أو الصندوق إذا تمت الخسارة في القيمة لإحدى الحسابات السابقة الذكر.¹

2. المعالجة المحاسبية لحساب خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية:

يسجل القيد المحاسبي على النحو التالي:

ح/591 خسائر القيمة عن القيم المودعة في البنوك والمؤسسات المالية:

أ. عند تكوين المؤونة:

		تاريخ العملية من - / مخصصات الإهلاكات والمؤونات وخسائر القيم في أصول الجارية إلى - / خسائر في القيم على الأصول المالية الجارية بيان العملية	685	591
--	--	--	-----	-----

ب. في حالة وقوع الخسائر وتأكدها:

		تاريخ العملية من - / خسائر في القيم على الأصول المالية الجارية إلى - / أحد حسابات المالية الجارية بيان العملية	591	5
--	--	--	-----	---

¹ القانون رقم 7 المؤرخ في 11/7، الجريدة الرسمية، العدد 19 الصادرة 25-3-2009، مرجع سابق، ص 73

ت. في حالة عدم وقوع الخسارة كلياً أو جزئياً وتحصيل المبالغ تلغي المؤونة بالمبلغ المحصل كما يلي:

		تاريخ العملية من - / خسائر في القيم على الأصول المالية الجارية	591
		إلى - / استرجاع الاستغلال على خسائر القيمة والمؤونات الجارية بيان العملية	785

ث. في حالة تكون فيها الخسارة أكثر من المؤونة يسجل الفارق على النحو التالي:

		تاريخ العملية من - / مخصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيم في أصول الجارية	685
		إلى - / خسائر في القيم على الأصول المالية الجارية بيان العملية	591

حـ/ 594 خسائر في القيم على وكالات التسبيقات والإعتمادات المالية:

ويسجل ضمن هذا الحساب جميع الخسائر في القيم التي تنتج عن وكالات التسبيقات والإعتمادات المالية وتسجل محاسبياً على النحو التالي:

أ. عند تكوين المؤونة:

		تاريخ العملية من - / مخصصات مالية الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيم	686
		إلى - / خسائر في القيم على وكالات تسبيقات والإعتمادات المالية بيان العملية	594

ب. في حالة وقوع الخسارة وتأكدها:

		تاريخ العملية من - / خسائر في القيم على وكالات التسبيقات والإعتمادات المالية	594
--	--	--	-----

		وكالات التسيقات والإعتمادات إلى - / المالية	54	
		بيان العملية		

ت. في حالة عدم وقوع الخسارة كلياً أو جزئياً وتحصيل المبالغ تلغى المؤونة بالمبلغ المحصل كما يلي:

		تاريخ العملية من - / خسائر في القيم على وكالات التسيقات والإعتمادات المالية	594	
		إلى - / استرجاع المالية على خسائر القيمة والمؤونات	786	
		بيان العملية		

ث. في حالة تكون فيها الخسارة أكثر من المؤونة فيسجل الفرق على النحو التالي:

		تاريخ العملية من - / مخصصات المالية الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيم	686	
		إلى - / خسائر في القيم على وكالات تسيقات والإعتمادات المالية	594	
		بيان العملية		

المبحث الثاني: التدقيق

قبل التطرق لتدقيق الحسابات المالية لابد من معرفة مفهوم التدقيق والتطور التاريخي له والإلمام بجوانبه من أهداف وأنواع وأهميته، ومبادئه وفروضه.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق

أولاً: التطور التاريخي للتدقيق

تعد مهنة تدقيق الحسابات مهنة قديمة منذ عصر قدماء المصريين والرومان والإغريق. ويرجع أصل التدقيق إلى العصور الوسطى، أما المعنى الحديث له فيعود إلى عصر دخول المؤسسات الصناعية الكبرى إلى حيز الوجود وتطور التدقيق مع تطور تلك الصناعة، ويعود التدقيق في شكله البسيط إلى التطور في

النظام المحاسبي بشكل أساسي حيث أنه أصبح من الضروري أن يعهد إلى شخص يقوم بالتحقق من حسن استغلال الموارد المتاحة لدى شخص آخر.¹

جدول رقم 01: التطور التاريخي للمراجعة وتدقيق الحسابات

الفترة	الآمر بالمراجعة	المراجع	أهداف المراجعة
من 2000 ق.م - 1700م	الملك، الإمبراطور، الكنيسة والحكومة	رجل الدين أو الكاتب	معاينة السارق على اختلاس الأموال وحماية الأموال
1700 ق.م - 1800م	الحكومة، المحاكم، التجارة والمساهمين	المحاسب	منع الغش، ومعاينة فاعلية حماية الأصول
1850 - 1900	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المحاسبة، أو قانوني	تجنب الغش، وتأكيد مصداقية الميزانية
1900 - 1940	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	تجنب الغش والأخطاء، الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية
1940 - 1970	الحكومة، البنوك والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	الشهادة على صدق وسلامة النظام القوائم المالية التاريخية
1970 - 1990	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية، واحترام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة
ابتداء من 1900	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات، ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل احترام المعايير ضد الغش العالمي

المصدر: محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 9.

ثانياً: تعريف التدقيق

التدقيق بمعناه اللفظي وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية "Audire" "يسمع" لأن الحسابات كانت تتلى على المدقق، أما التدقيق بمعناه المهني فيعني عملية فحص مستندات ودفاتر وسجلات المؤسسة فحصاً فنياً إنقادياً

¹ لقلبي الأخضر، مراجعة الحسابات و واقع الممارسة المهنية في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص10.

محايدا للتحقق من صحة العمليات وإبداء الرأي في عدالة التقارير المالية للمؤسسة معتمدا في ذلك على قوة ومثانة نظام الرقابة الداخلية.¹

أما في مجال المحاسبة فقد عرف إتحاد المحاسبون الأمريكيون التدقيق "بأنه إجراءات منظمة لأجل الحصول وتقييم، بصورة موضوعية، الأدلة المتعلقة بالإقرارات الاقتصادية، والأحداث لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات ومقياس معين وإيصال النتائج إلى المستفيدين.²

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن التدقيق هو فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايد لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها وحجمها أو شكلها القانوني.

المطلب الثاني: أنواع التدقيق

يتم تقسيم التدقيق إلى عدة أنواع وذلك حسب الزاوية التي ينظر إليها من حيث الإلزام أو حدود التدقيق أو وقت العملية أو الجهة التي تقوم بعملية التدقيق، وسنقوم بدراسة أنواع التدقيق على النحو التالي:

أولاً: أنواع التدقيق من حيث حجم التدقيق

1. تدقيق كامل: وهو التدقيق الذي يخول للمدقق إطاراً غير محدد للعمل الذي يؤديه ولا يعنى فحص كل عملية تمت خلال فترة محاسبية معينة وإنما يخضع التدقيق لمعايير أو المستويات المتعارف عليها، ويتعين على المدقق في نهاية الأمر أن يقدم الرأي الفني المحايد عن مدى عدالة وصحة القوائم المالية، حيث أن مسؤولياته تغطي جميع المفردات حتى تلك التي لم تخضع للفحص ويلاحظ في هذه الحالة أن للمدقق الحرية في تحديد مفرداته التي تشملها اختياراته. ولذلك يناسب هذا التدقيق المؤسسات الصغيرة أو تلك التي لا يعتمد نظامها على الرقابة الداخلية.³

2. تدقيق جزئي: يقتصر عمل المدقق على فحص بعض العمليات أو البنود التي يعهد إليه بتدقيقها فقط كفحص مخزون السلع، لايعطي المدقق رأياً فنياً حول القوائم المالية في هذا النوع من التدقيق كونه اطلع على جزء من البيانات فقط.⁴

ومن أمثلة التدقيق الجزئي: الاتفاق على تدقيق العمليات النقدية من مقبوضات ومدفوعات، الاتفاق على تدقيق العمليات الخاصة بالمخزون.

¹ ريم خالد مطاحن، مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2009، ص 12.

² هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، دار وائل، عمان، الأردن، ط 2، ص 20-21.

³ أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص 11.

⁴ رأفت سلامة محمود، أحمد يوسف كليبونة، عمر محمد زريقات، علم تدقيق الحسابات النظري، دار المسيرة، عمان، 2011، ص 37.

ثانيا: أنواع التدقيق من حيث الوقت الذي يتم به التدقيق

يمكن النظر من هذه الزاوية لأنواع التدقيق ونميز بين نوعين هما التدقيق المستمر والتدقيق النهائي.¹

1. التدقيق النهائي: يعد التدقيق النهائي هنا عادة في نهاية السنة المالية، إذ يعين المراجع في ظل هذا النوع

بعد الانتهاء من التسويات وتحضير الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي.²

وفي هذا ضمان لعدم حدوث أي تعديل للبيانات بعد تدقيقها، كما أنه يؤدي إلى عدم حدوث ارتباك في

العمل داخل المؤسسة وذلك لعدم تردد المدقق ومساعديه على المؤسسة، بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى تخفيض

معدلات أو احتمالات السهو من جانب القائمين بعملية التدقيق.

2. التدقيق المستمر: يعد التدقيق المستمر الذي يقوم فيه مدقق الحسابات بالتردد على المؤسسة من وقت

آخر أو على فترات دورية أو غير دورية للقيام بفحص العمليات المحاسبية التي تمت، وبمعنى آخر يعد

التدقيق المستمر التدقيق الذي يتم أولاً بأول خلال السنة المالية. لذلك فإن هذا النوع يعد مناسباً لمؤسسات

الأموال وغيرها من المؤسسات التي تقوم بعدد ضخم من العمليات حيث تحتاج إلى وقت طويل نسبياً

لفحصها، كما أنها توفر للمدقق الوقت الكافي خلال المدة مما يساعده على التوسع في عملية التدقيق،

وبالتالي تلافي أو تقليل فرص ارتكاب الغش والتلاعب فضلاً عن ذلك سرعة اكتشاف الأخطاء.³

ثالثاً: أنواع التدقيق من حيث هيئة التدقيق

يمكن تقسيم التدقيق من هذه الزاوية إلى نوعين هما:

1. التدقيق الداخلي: يمكن تعريف التدقيق الداخلي بأنه فحص لعمليات المؤسسة ودفاترها وسجلاتها

ومستنداتها بواسطة إدارة أو قسم من داخل المؤسسة، وهي تمثل جزءاً من نظام الرقابة الداخلية.

2. التدقيق الخارجي: يمكن تعريف التدقيق الخارجي بأنه الفحص الإنتقادي المحايد لدفاتر وسجلات

المؤسسة ومستنداتها بواسطة شخص خارجي بموجب عقد يتقاضى عنه أتعاب تبعا لنوعية الفحص

المطلوب منه وذلك بهدف إبداء الرأي الفني المحايد عن صدق وعدالة التقارير المالية للمنشأة خلال فترة

معينة وهذا هو النوع الذي سنتناوله في هذا البحث.

رابعاً: أنواع التدقيق من حيث الإلزام

يمكن التمييز بين نوعين من هذه الزاوية:

¹ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص 23.

² محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سابق، ص 26.

³ أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، مرجع سابق، ص 14-15.

1. **التدقيق الإلزامي:** وهو التدقيق التي تلتزم به المؤسسة وفقا للقانون السائد، ويتم تعيين المدقق من خلال الجمعية العامة وهي التي تقدر أتعابه، وفي حالة تعدد المدققين فإنهم مسؤولين بالتضامن، واستثناء من ذلك يعين مؤسسوها المدقق الأول، ومن الضروري أن يكون التدقيق في هذه الحالة كامل (اختياري).¹
2. **التدقيق غير الإلزامي (الاختياري):** وهو التدقيق الذي يتم دون إلزام قانوني وبطلب من أصحاب المؤسسة أو مجلس الإدارة، ففي الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو ذات المسؤولية المحدودة وذات الشخص الوحيد يسعى أصحابها إلى طلب الاستعانة بخدمات المدقق الخارجي بغية الاطمئنان على صحة المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية وعن نتائج الأعمال والمركز المالي، إذا أن هذه المعلومات تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء وخاصة في حالات الانفصال أو انضمام شريك جديد.²

خامسا: أنواع التدقيق من حيث مدى الفحص

1. **التدقيق التفصيلي:** وهو التدقيق الذي كان سائد في بداية عهد المهنة، وفيه يقوم المدقق بفحص جميع القيود والدفاتر والسجلات والمستندات للتأكد من أن جميع العمليات مقيدة بانتظام وأنها صحيحة، كما أنها خالية من الأخطاء أو الغش أو التلاعب ولكن التقسيم الحديث للتدقيق يشمل الأنواع التالية:
 - أ. **تدقيق البيانات المالية** وهو جمع وتقييم الأدلة حول البيانات المحاسبية وتمثل الميزانية العامة، حساب الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية وغيرها من الكشوفات المالية مأخوذة ككل لأجل التمكن من إعطاء الرأي عن عدالة المركز المالي.
 - ب. **تدقيق الرقابة (تدقيق الالتزام)** وهو ذلك النوع من التدقيق لأجل التأكد من أن السياسات والتعليمات والقوانين الموضوعة من قبل هيئة معينة قد تم تطبيقها بصورة أصولية.
 - ت. **تدقيق النشاط** يشمل الحصول وتقييم القرائن والأدلة حول الكفاءة والفاعلية لنشاط المؤسسة.³
- بعد التطرق إلى التدقيق وأهم أنواعه سنتناول أهم أهدافه وفروضة.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية التدقيق

أولا: أهداف التدقيق

¹ أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، مرجع سابق، ص 19.

² محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، ص 21.

³ هادي التميمي، مرجع سابق، ص 23-24.

لقد صاحب تطور مهنة التدقيق تطور ملحوظ في أهدافها ومدى التحقق والفحص وكذلك درجة

الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية ويتمثل ذلك في العرض التالي:

1. قبل عام 1900م كان الهدف من التدقيق اكتشاف التلاعب والاختلاس والأخطاء ولذلك كان التدقيق تفصيلي، ولا يوجد أي وجود لنظام الرقابة الداخلية.¹

2. من 1905 حتى 1940 كان الهدف من التدقيق تحديد مدى سلامة المركز المالي وصحته بالإضافة إلى اكتشاف التلاعب و الأخطاء ولذلك بدء الاهتمام بالرقابة الداخلية.

3. من 1940-1960 كان الهدف من التدقيق تحديد مدى سلامة وصحة المركز المالي، وتم التحول نحو التدقيق الاختباري الذي يعتمد على متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية.

4. من 1960 وحتى الآن أضيف أهداف عديدة للتدقيق منها:

أ. مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها والتعرف على ما حققته من أهداف ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المحددة؛

ب. تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفا منها؛

ت. القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة في جميع نواحي النشاط؛

ث. تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع؛

ج. تخفيض خطر التدقيق وذلك لصعوبة تقدير آثار عملية التدقيق على العميل والمؤسسات محل التدقيق.

من العرض التاريخي السابق نخلص إلى الهدف الرئيسي لعملية التدقيق هو إيداء الرأي الفني المحايد

عما إذا كانت القوائم تعبر بصورة صادقة وعادلة عن المركز المالي للمنشأة محل التدقيق كما يمكن تلخيص

أهم أهداف التدقيق على النحو التالي:²

• أنها الأداة الرئيسية المستقلة والحيادية التي تهدف إلى فحص القوائم المالية في المؤسسة؛

• إعطاء الرأي الموضوعي في التقارير والأنظمة والإجراءات المعنية بحماية ممتلكات المؤسسة؛

• التحقق الموضوعي الحيادي المستقل من الكفاءة الاقتصادية والإدارية لعمليات المؤسسة ومطابقتها مع

الأهداف المرجوة؛

• تبليغ الجهات المعنية في الوقت المناسب وبصيغة موضوعية هادفة نتائج التدقيق.

ثانياً: أهمية التدقيق¹

¹ أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، مرجع سابق، ص 8-9.

² ريم خالد مطاحن، مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية، مرجع سابق، ص 13.

إن تدقيق الحسابات له أهمية كبيرة تظهر في أنه وسيلة تخدم جهات كثيرة تعتمد اعتمادا كبيرا على

تقرير المدقق لاستخدامه في اتخاذ القرار المختلفة ومن هذه الأطراف نذكر:

1. الإدارة (إدارة المؤسسة): تعتمد الإدارة كلية على القوائم المالية في وضع الخطط ومراقبة تنفيذها واتخاذ

القرارات الملائمة وتقييم ذلك وتحديد الانحرافات وأسبابها ووضع الحلول المناسبة لتحقيق أهداف المؤسسة؛

2. الدائنين والموردين: يعتمدون على تقرير المدقق بسلامة وصحة القوائم المالية، من خلال تحليلها لمعرفة

المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام قبل الشروع في منح الائتمان التجاري والتوسع فيه وتفاوت نسب الخصومات التي تمنحها وفقا لقوة المركز المالي؛

3. البنوك والمؤسسات المالية: ² تقوم معظم المؤسسات بطلب الحصول على قروض من البنوك ومؤسسات

الإقراض، وقبل أن توافق هذه البنوك على منح تلك القروض، فإنها تقوم بالفحص والتحليل المالي نتيجة الأعمال لكل المؤسسات من قبل مدقق حسابات مستقل ومحاييد وذلك لضمان قدرة هذه المؤسسات على سداد تلك القروض؛

4. الجهات الحكومية: تعتمد بعض أجهزة الدولة على القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات في العديد من

الأغراض منها:

أ. مراقبة النشاط الاقتصادي؛

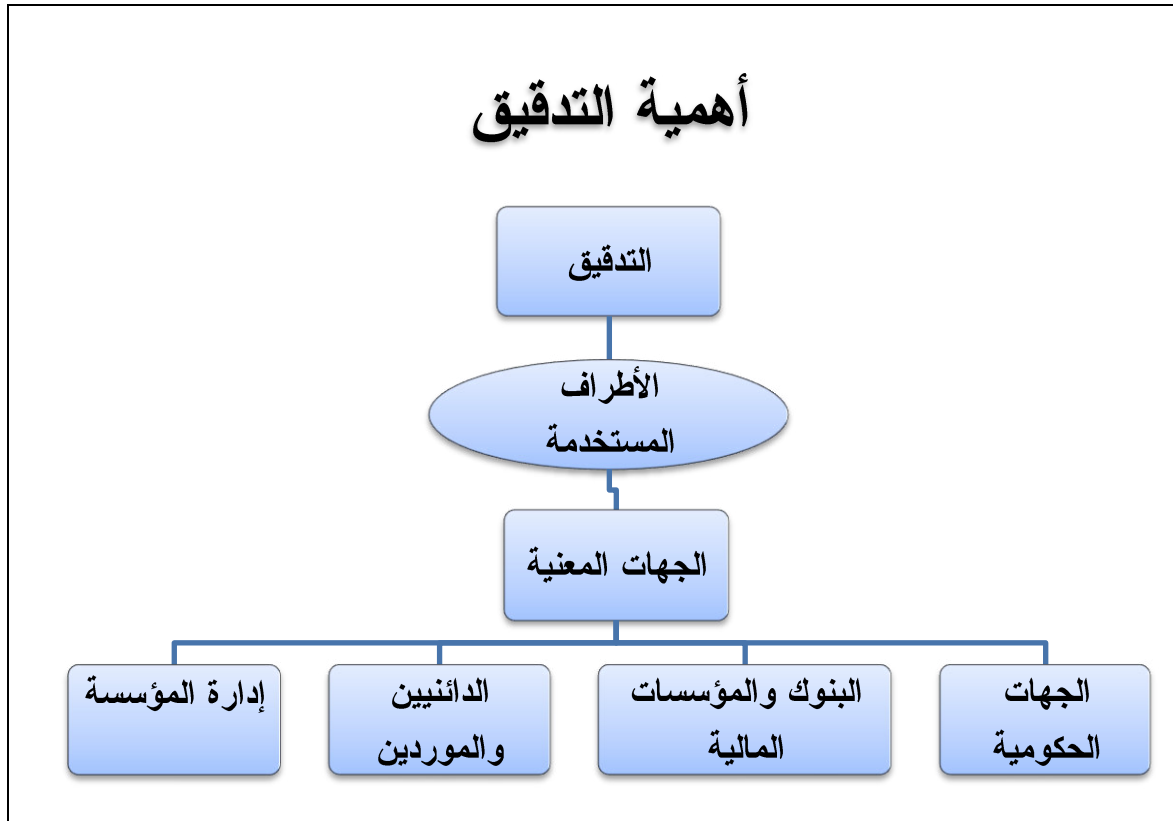
ب. رسم السياسات الاقتصادية للدولة؛

ت. فرض الضرائب.

شكل رقم (01): أهمية التدقيق

¹ رافد سلامة محمود، وآخرون، مرجع سابق، ص 26-28.

² العناق مراد، دور محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة المسيلة، 2013/2014، ص 19.



المصدر: العناق مراد، دور محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي، مرجع سابق، ص 19.

المطلب الرابع: فروض التدقيق

يقوم التدقيق على جملة من الفروض يمكن الرجوع إليها في عمليات التدقيق، وتعتبر عن التطبيق العملي وفيما يلي أهم الفروض التي تستند إليها عملية تدقيق الحسابات وهي:¹

1. عدم التأكد: الملاحظ أن هذا الفرض مرتبط بوجود مجموعة من أدلة الإثبات الكافية لتتفي حالة عدم

التأكد علماً أن عدم التأكد في المجال المحاسبي يرجع بالدرجة الأولى إلى الاستخدام غير المتكامل

للبيانات المحاسبية بالإضافة إلى عدم القدرة على تقرير كافة الظروف المستقبلية عند اتخاذ القرارات

وعدم وجود نظام جيد للاتصال في التنظيم.

2. استقلال المدقق: من الواضح أن المدقق عندما يمارس عمله يعتبر حكماً يعتمد على رأيه فيما كلف به،

ويفسر هذا الفرض حق المدقق في الإطلاع على الدفاتر والسجلات والمستندات وطلب البيانات من إدارة

المؤسسة التي يقوم بالتقرير عن أحداثها، وحقه في إبداء الرأي المعارض في تقريره.

3. توافر تأهيل خاص للمدقق: يعني هذا الفرض أن يتمتع المدقق بقدر علمي وعملي كاف لأداء مهمته.

¹ أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، مرجع سابق، ص 20-21.

4. وجود نظام كاف للرقابة الداخلية: يبنى هذا الفرض على أساس وجود نظام يتضمن مجموعة عمليات مراقبة مختلفة إدارية ومحاسبية تضعها الإدارة ضمانا لحسن سير العمل في المؤسسة.
5. الصدق في محتويات التقرير: يقوم هذا الفرض على أن تقرير المدقق يعتبر الأساس عند توزيع الأرباح أو قبول الإقرار الضريبي، كما أن عبئ الإثبات يقع على المدقق ولا يستطيع نقله إلى الإدارة وينشأ هذا الفرض من حقيقة وضع المدقق باعتباره محل ثقة جميع الأطراف أصحاب المصالح في المؤسسة أو خارجها.¹

المبحث الثالث: تدقيق الحسابات المالية

سبقت الإشارة إلى أن هذه المجموعة تمثل كل ما هو حساب مالي في شكله الجامد أو مكان ملموس أو معنوي يحتفظ فيه بالأموال كوسيلة للتعامل سواء كانت صندوق أو هيئة مالية.

وبناء على هذا الوصف فإننا نتعرض هنا إلى بيان كيفية تدقيق بعض هذه العناصر على النحو التالي:

1. النقدية أي الأموال الجاهزة (الصندوق، البنك)؛
2. الاستثمارات قصيرة الأجل (المقتناة)؛
3. كشف حساب البنك ومذكرة التسوية؛
4. السحب على المكشوف.

المطلب الأول: تدقيق النقدية

1. تعريف النقدية:²

النقد هو مصطلح يشير إلى الأداة التي تستخدم من قبل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين لإتمام تبادل السلع والخدمات أما محاسبيا فالمصطلح يشير إلى العملات سواء المعدنية أو الورقية بالإضافة إلى جميع المستندات المالية التي يمكن قبولها من قبل البنوك للإيداع في الحسابات الجارية كالشيكات شرط أن تكون قابلة للصرف.

2. تدقيق النقدية:

تشمل النقدية بنود الصندوق وصندوق المصروفات النقدية والبنك.

أولا: أهمية تدقيق النقدية والإفصاح عنها³

¹ محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 29.

² رضوان حلوة حنان و آخرون، أسس المحاسبة المالية، دار الحامد، ط 1، 2004، ص

³ محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 551.

يقع على المدقق أهمية خاصة في مجال مراجعة وتدقيق عناصر النقدية في المؤسسة وحساباتها المختلفة سواء كانت هذه النقدية داخل المؤسسة في خزائنها أو في حساباتها في البنوك خارج المؤسسة وكذلك الإفصاح عن هذه العناصر في القوائم والتقارير المالية، وترجع أهمية تدقيق النقدية والإفصاح عنها إلى أنها تمثل أحداً أهم عناصر الأصول المتداولة خاصة وأن بعض المؤسسات تمثل عمليات النقدية نسبة كبيرة من إجمالي عملياتها كما هو الحال في المؤسسات التجارية التي تباع منتجاتها نقداً أو بالتقسيط قصير الأجل، إضافة إلى أنها تمثل بعناصر المختلفة مؤشراً هاماً في مجال تحديد المركز النقدي (المالي) للمؤسسة وكذلك مركز السيولة.

إن الإفصاح عن عناصر النقدية في القوائم المالية من قواعد المحاسبة الهامة لخدمة الأطراف المختلفة من مستخدمي هذه القوائم والمدقق من أجل تطبيق إجراءات التدقيق.¹

ثانياً: الرقابة الداخلية على النقدية

إن مسؤولية الحفاظ على النقدية هي من مسؤولية الإدارة ممثلة في قسم المالية من خلال توفيرها ما يلي:²

1. جميع النقدية المفروض أن تسلم قد تم استلامها وسجلت بصورة صحيحة وأودعت في البنك بنفس اليوم أو في التالي؛
2. جميع المصروفات تمت بناء على تحويل من سلطته مخولة وأنها لأغراض المؤسسة وقد تم تسجيلها؛
3. التأكد من كفاية رصيد النقدية بمقابلة احتياجات المؤسسة، وذلك بواسطة وضع موازنة للتدفقات النقدية من مقبوضات ومصروفات ومحاولة توفير قروض في حالة الحاجة واستثمار الزيادة في أسهم وسندات قابلة للتحويل عن الحاجة، في حين تتمثل الرقابة الداخلية الجيدة على النقدية في عدم السماح لأي شخص من التعامل مع النقدية من أول خطوة إلى آخر خطوة بالإضافة إلى فصل عملية الاستلام عن عملية القيد وتسجيل المقبوضات حال استلامها وصولاً إلى عمل تسويات شهرية لحسابات البنوك من قبل شخص غير المسؤول عن استلام النقدية.

ثالثاً: إجراءات تدقيق النقدية

تشمل حسابات النقدية الحسابات في الصندوق وكذلك الحسابات في البنك:

1. إجراءات تدقيق النقدية في الصندوق وصندوق المصروفات النثرية:

¹ محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص 352.

² هادي التميمي، مرجع سابق، ص 192.

للتحقق من النقدية بالصندوق يقوم المدقق بالجرد الفعلي المفاجئ وليس بالضرورة أن يتم الجرد يوم تدقيق بنود المركز المالي أو اليوم الأخير من السنة المالية،¹ ولكن يمكن جردها في أي يوم قبلها بحيث يمكن أن يضاف المقبوضات والمدفوعات من الأيام التالية للجرد الفعلي، ولذلك يجب أن يراعي عند القيام بجرد النقدية في البندين السابقين ما يلي:²

أ. التأكد من إتمام القيود اليومية بالدفاتر، وعدم قيد أي مقبوضات أو مدفوعات تتعلق بالسنة المالية. وذلك قبل الجرد مع مراعاة أن يشمل الجرد جميع الخزائن بالمؤسسة حتى لا تستخدم إحدى الخزائن في تغطية العجز في خزائن أخرى، وفي حالة عدم قدرة المدقق على الجرد الموحد فيجب أن يقوم بإغلاق الخزائن التي لم يستطيع جردها وختمها حتى إتمام جردها.

ب. يجب على المدقق عدم قبول العملات الرديئة والأوراق المزيفة وإيصالات القروض قصيرة الأجل الممنوحة لبعض الموظفين، والشيكات المرفوضة القديمة.

ت. عمل محضر تفصيلي بالجرد، بحيث يشمل كل ما بداخل الخزائن من أوراق ذات قيمة، ويجب أن تثبت في النهاية أن الجرد قد تم بحضور رئيس الحسابات ويوقع المحضر بما يؤكد ذلك.

ث. إذا كان للمؤسسة فروع تحتفظ بالنقدية، وتعدر على المدقق جردها، فيجب عليه أن يحصل على شهادة من مديري الفروع بأرصدة النقدية في نهاية السنة المالية، على أن تعتمد هذه الشهادة من الإدارة.

ج. إذا تبين للمدقق وجود عجز أو زيادة في النقدية يجب عليه أن يوضح ذلك.

2. إجراءات تدقيق النقدية بالبنك:

تعني النقدية بالبنك الإيداعات اليومية في صورة حساب جاري للمؤسسة في أحد البنوك، ولتحقيق النقدية المرجوة بالبنك يجب أن نتبع الإجراءات التالية:³

أ. الإطلاع على الرصيد لدى البنك من خانة دفتر النقدية، ومطابقة رصيد دفتر النقدية مع رصيد كشف حساب البنك، وفي حالة وجود اختلاف يجب على المدقق الإطلاع على مذكرة التسوية للتأكد من صحة تطابق الرصيدين.

ب. طلب شهادة من البنك بمعرفة المؤسسة على أن ترسل على مكتب المدقق مباشرة، وتبين كافة أرصدة المؤسسة لدى البنك في تاريخ إعداد المركز المالي للتأكد من صحة أرصدة النقدية المودعة لدى البنك

¹ عبد الفتاح الصحن، محمد سمير الصبان، شريفة على حسن، أسس المراجعة، الدار الجامعية، 2004، ص 274.

² أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 250.

³ أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق نفسه، ص 251.

لتجنب الاعتماد على كشف حساب البنك وحده، على أن يقوم بعد ذلك بمطابقة الرصيد بدفتر النقدية مع رصيد الشهادة وإذا وجد اختلاف بينهما يجب عليه أن يطلع على كشف حساب البنك ومذكرة التسوية لمعرفة سبب الاختلاف، ويراعى التفرقة بين الحسابات الجارية وحسابات الإيداع، وعدم إجراء مقاصة بين الحسابات المدينة والدائنة، كما يراعى أيضا إذا كان هناك أي تحفظ أو قيود على حسابات البنوك أن يشير إلى هذا التحفظ في الميزانية ليحمي نفسه من المسؤولية.

المطلب الثاني: الاستثمارات قصيرة الأجل

وهي الاستثمارات في الأوراق المالية (أسهم وسندات) وتشتري المؤسسة هذه الاستثمارات لغرض الاحتفاظ بها لفترة قصيرة الأجل، من خلال سعيها عند الحاجة وتحقيق إيرادات من وراء ذلك لمقابلة متطلبات والتزامات المؤسسة، وتجدر الإشارة أنه يقابل هذا العنصر في النظام المحاسبي المالي حساب القيم المنقولة للتوظيف.¹ أن الهدف من مراجعة هذه الفقرة هو التأكد من:

1. الرقابة الداخلية عليها.

2. تقييمه حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

3. كيفية الإفصاح عنها في القوائم المالية.

ويمكن تدقيق هذا العنصر بالرجوع إلى الإطار العام كما يلي:²

- طلب كشف تفصيلي (الجرد) معتمد من الإدارة بما تملكه المؤسسة من الاستثمارات في الأسهم والسندات، مبينا فيه نوع الأوراق وأرقامها وقيمتها السوقية، وأسلوب الحفظ المتبع؛
- مطابقة سجلات الاستثمارات مع كشف الجرد (التفصيلي) مع ملاحظة أن التحقق يتم مرة واحدة حتى لا تقدم الأوراق أكثر من مرة أو إحلال بعضها محل البعض الآخر، والتأكد من أنها باسم المؤسسة؛
- الإطلاع على فواتير الشراء للتأكد من أن الأوراق المشتراة أثناء السنة الحالية قد أثبتت في الدفاتر. بعد الانتهاء من عملية الفحص على المدقق الحصول على شهادة من مندوب المؤسسة بأنه استلم أوراق سليمة وكاملة. وإذا كانت الأوراق موضوع الفحص ستودع في البنك فعلى المدقق أن يحصل على شهادة من البنك بأن الأوراق تم إيداعها كاملة ويصدر البنك هذه الشهادة بناء على خطاب موجه إليه من المؤسسة.³

المطلب الثالث: كشف البنك ومذكرة التسوية

¹ محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص 544.

² هادي التميمي، مرجع سابق، ص 205.

³ أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 252.

أولاً: كشف حساب البنك.¹

يرسل البنك كل ستة أشهر أو أقل من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المؤسسة كشفاً بالعمليات الخاصة بالمؤسسة مع البنك من إيداعات ومسحوبات، فكأن كشف الحساب صورة لما قيده البنك في دفاتره لحساب المؤسسة لديه مع بيان الرصيد، والغرض من إرسال أو طلب كشف البنك هو مراجعة ما ورد فيه مع ما قيد في دفاتر المؤسسة والتأكد من مطابقته رصيد كشف الحساب مع الرصيد الدفترى والتقصي عن أي سبب الاختلاف.

ويجب على المراجع إن يراجع كشف البنك مع ما هو وارد بدفتر النقدية فيما يخص الإيداعات والمسحوبات ويراعي في مراجعته للكشف مع دفتر النقدية الآتي:

1. التأكد من مطابقة مفردات مبالغ الإيداعات والمسحوبات في كشف البنك مع مفردات دفتر النقدية. وقد يحدث اختلاف بينهما نتيجة تقييد البنك لبعض المبالغ صافية بعد خصم العمولة والمصاريف، وفي هذه الحالة يجب على المراجع أن يرجع إلى الإشعارات الأصلية. وقسائم الإيداع لمعرفة المبالغ الإجمالية ومقدار المصاريف.
2. التأكد من تواريخ الإيداعات الواردة بكشف البنك وتلك الواردة بدفتر النقدية وملاحظة عدم تفاوت تواريخ الإيداعات. فبالنسبة للإيداعات النقدية يكون تاريخ الإيداع بدفتر النقدية متماشياً مع الوارد بكشف الحساب، أما بالنسبة للشيكات والحوالات فإن البنك لا يقيد قيمتها للمؤسسة إلا بعد تحصيلها. والغرض من التأكد من هذه التواريخ هو اكتشاف أي تلاعب في إيداع المتحصلات التي قد يتأخر إيداعها في البنك لغرض المودع إبقاء المبالغ طرفه لاستعماله الخاص.
3. قد يلاحظ المدقق أن هناك مبالغ واردة في كشف البنك ولكنها لم تقيد في دفتر النقدية بالترتيب التاريخي الذي ظهرت في الكشف، قد يكون سبب ذلك أن البنك قيد هذه العمليات في حساب المؤسسة ولم يخبرها بها.

ثانياً: مذكرة التسوية

عند مطابقة كشف البنك مع قيود دفتر النقدية قد توجد مبالغ مودعة واردة بدفتر النقدية ولكن لم ترد في كشف البنك وهذه المبالغ تمثل إيداعات بالبنك ولكن لم يحصلها البنك بعد لحساب المؤسسة ولذلك لم ترد في كشف الحساب وهذه المبالغ تكون عن فترة قصيرة قبل تاريخ نهاية كشف البنك. و أن هناك شيكات حررتها المؤسسة وقيدت بدفتر النقدية ولكن لا تظهر بكشف الحساب.

¹ عبد الفتاح الصحن، محمد سمير الصبان، شريفة على حسن، أسس المراجعة، مرجع سابق، ص 277.

وتعد المؤسسة مذكرة تسوية لمطابقة رصيد كشف الحساب مع رصيد دفتر النقدية، وعند انتهاء المدقق من مراجعته لدفتر النقدية مع كشف حساب البنك وحتى يتحقق من مطابقة خانتي البنك بدفتر النقدية مع رصيد كشف الحساب، يقوم المدقق بإعداد مذكرة التسوية أو فحص مذكرة التسوية التي أعدها المؤسسة، في كشف الحساب التالي للتأكد من إضافة الشيكات التي أصدرتها المؤسسة في نهاية المدة قد سلمت لأصحابها لأنه قد تحرر شيكات وتقيد قيمتها بدفتر النقدية وإنما تترك بدون توقيع ولا ترسل إلى المستفيد إلا في المدة التالية، وذلك لتحسين مركز السيولة بالميزانية ويجب على المدقق أن يتأكد من أن جميع الشيكات قد أرسلت لأصحابها وإلغاء قيود خاصة بالشيكات التي لم ترسل بعد لأصحابها.

وتظهر مذكرة التسوية تفصيلات عن الإيداعات التي قيدت بدفتر النقدية ولم ترد بكشف البنك من حيث تواريخ تقييدها في دفتر النقدية وتاريخ قسيمة الإيداع وأرقام وتواريخ الشيكات والجهات الواردة منها. وكذلك بالنسبة للشيكات التي حددت ولم ترد بكشف الحساب لعدم تقديمها إلى البنك حتى تاريخ انتهاء السنة المالية فيظهر تفصيلات هذه الشيكات من حيث مبالغها وأرقامها واسم المستفيد وتواريخ السحب.

المطلب الرابع: السحب على المكشوف

أولاً: تعريف السحب على المكشوف

يعتبر هذا العنصر إحدى أهم القروض البنكية القصيرة جداً، والذي تمنحه البنوك لمتعا مليها وأكثرهم ثقة بهدف المحافظة على مصداقيتهم الخارجية من جهة والحفاظ على زبائنهم من جهة أخرى ويندرج ضمن الحساب الفرعي 519 في النظام المحاسبي المالي الجزائري. لذلك تكون إجراءات مراجعته دقيقة جداً بهدف الحفاظ على مثل هذه المعاملات.

ثانياً: إجراءات تدقيق السحب على المكشوف

تمر عملية السحب على المكشوف بالإجراءات التالية:¹

1. فحص مذكرة التوفيق بين الرصيد الدفترى والرصيد حسب الكشف الجاري للحساب المرسل من البنك، وذلك لتتبع المفردات الواردة في مذكرة التوفيق مع ما يتم بشأنها في بداية السنة المالية التالية.
2. أن يطلب المدقق من المؤسسة أن ترسل طلب مصادقة من البنك برصيد الحساب في نهاية السنة المالية، ويطلب المدقق المصادقة مع الرصيد الدفترى بعد إعداد مذكرة التسوية.
3. يستفسر المدقق عن أي ضمانات مقدمة من المؤسسة إن وجدت لوضع المذكرة اللازمة في الميزانية وإظهار هذا الضمان.

¹ احمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، مرجع سابق، ص 268.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل أن نعطي لمحة عن الحسابات المالية وتبسيط الضوء على معالجتها محاسبيا والتدقيق، ويهدف إعطاء نظرة متكاملة نوعا ما، حاولنا إعطاء تعاريف ومفاهيم حول التدقيق وكذا التركيز عن إجراءات تدقيق بعض عناصر الحسابات المالية، باعتبار هذه المجموعة تمثل كل ما هو حساب مالي ولا هيئة أي ليس شخصا ولا هيئة، وتم التطرق إلى المعالجة المحاسبية لكل عنصر على حدا ويعتبر تدقيق الحسابات المالية خطوة هامة استكمالاً لما تم تسجيله محاسبيا لدى المؤسسة من طرف مدقق خارجي

الفصل الثاني: أثر تدقيق الحسابات المالية على عملية إتخاذ القرار

1. المبحث الأول: ماهية عملية إتخاذ القرار
2. المبحث الثاني: عملية إتخاذ القرارات (النماذج، المراحل والأساليب)
3. المبحث الثالث: أثر تدقيق الحسابات المالية على عملية إتخاذ القرارات

مقدمة الفصل:

تمثل عملية اتخاذ القرار جانبا هاما في مختلف الإدارات وقد استندت قديما على الحدس والتخمين ولكنها اليوم أصبحت مبنية على أسلوب علمي يحتاج متخذ القرارات إلى المعلومات ليستخدمها في عملية صنع القرار فيحصل عليها من خلال ما يتوفر لمؤسسة من نظم للمعلومات الإدارية وباقي الأنظمة الفرعية، فتساعد هذه الأنظمة على تدفق المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، فيجب أن تكون هذه المعلومات حاملة لمجموعة من المواصفات تؤهلها لأن يعتمد عليه، ولقد اجتهدت مجموعة من الهيئات المهنية والمنظمات الحكومية في أن تحدد هذه المواصفات، فكل واحدة منها جاء بمجموعة من المواصفات تراها هي الأنسب لكي تكون مؤهلة لعملية اتخاذ القرارات الإدارية خاصة منها الإستراتيجية للجان المؤسسة إلى الاستعانة، بما توفره المراجعة الخارجية لحساباتها المالية في عملية اتخاذ القرارات.

لفهم كل ما سبق سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية عملية اتخاذ القرار

المبحث الثاني: عملية اتخاذ القرار (النماذج، المراحل والأسباب)

المبحث الثالث: تأثير تدقيق الحسابات المالية في اتخاذ القرار

المبحث الأول: ماهية عملية اتخاذ القرار

تعد عملية اتخاذ القرار خطوة مهمة، وأن أي خطأ يكلف المؤسسة تكاليف إضافية.

المطلب الأول: مفاهيم حول القرار

أولاً: تعريف القرار

يتضح معنى القرار من المفاهيم المتعددة التي وضعها مختلف الاقتصاديين وعلماء الإدارة من خلال استعراض بعضها واستخلاص عناصره ومقوماته.

• يعرف تانباوم، القرار على أنه "الاختيار الحذر والدقيق لأحد البدائل من بين اثنين أو أكثر من مجموعات البدائل السلوكية".¹

• كما يعرفه "تيجرو" بأنه "الاختيار الواعي المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين".²

• كما عرفه "Simon" بأنه "اختيار بديل معين من البدائل لإيجاد الحل المناسب للمشكلة".³

من خلال هذه التعاريف يتبين أن هناك عناصر جوهرية لازمة لوجود القرار يمكن إجمالها في عنصرين هما: أن يوجد في موقف معين أكثر من طريق أو أكثر من مسلك لمواجهة المشكل وأن يختار الشخص وبإدراك بين البدائل المتوفرة لديه، وهذا معناه أن تكون مشكلة إدارية تتطلب حلاً معيناً وأن تكون هناك حلول متعددة لمواجهتها ويتم دراستها وتقييمها حتى يتم اختيار الحل الأكثر ملائمة بأقل تكلفة ممكنة ويحقق أقصى عائد ممكن.

ثانياً: أساسيات اتخاذ القرار

1. تعريف اتخاذ القرار:

يتضح معنى اتخاذ القرار الإداري من خلال التعاريف المتعددة التي وضعها له علماء الإدارة.

أما برنارد فيري أن: "اتخاذ القرار عملية تقوم على الاختيار المدرك للغايات التي لا تكون في الغالب استجابات اتوماتيكية أو رد فعل مباشر"⁴

ويضيف G.Allison أن عملية اتخاذ القرارات ما هي إلا ثمرة لعمليات مختلفة وتعد، عملية عقلانية يملك فيها المقرر كل المعلومات التي يحتاجها والضرورية لاتخاذ قرار معين يرجى منه نتائج جيدة كما تعتبر

¹ نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، ط 7، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007، عمان، الأردن، ص 83.

² رجب عبد الحميد السيد، دور القيادة في اتخاذ القرار خلال الأزمات، مطبعة الإيمان، 2000، ص 46.

³ مؤيد عبد الحسين الفصل، الإبداع في اتخاذ القرارات الإدارية، ط 1، إثراء للنشر والتوزيع، 2009، عمان، الأردن، ص 49.

⁴ نواف كنعان، مرجع سابق، ص 83.

عملية تنظيمية يكون فيها القرار النتيجة الموضوعية المتوصل إليها من خلال مجموعة القواعد والإجراءات الموضوعية مسبقاً وعملية سياسية يستخلص فيها القرار من خلال المفاوضات بين مختلف الأعضاء.¹ إذ تعرف عملية اتخاذ القرار بأنها عبارة عن كل مراحل اتخاذ القرار ابتداءً بمرحلة تحديد المشكلة موضوع القرار وانتهاءً باختيار البديل المناسب لتحقيق الهدف المطلوب تحقيقه.²

من جملة التعاريف السابقة نستنتج أن عملية اتخاذ القرارات هي عملية تهدف إلى اختيار بديل من بين جميع البدائل المتاحة لأفضليته في تحقيق الأهداف التي يتبعها متخذ القرار بأعلى كفاءة وأقل جهد وأدنى تكلفة أي أن عملية اتخاذ القرارات تهدف أساساً إلى الحكم على الأمور من حيث اختيار أولوية الأهداف الواجب تنفيذها حسب الخطة المرسومة الموحدة وإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه المؤسسة سواء كانت مالية أو إدارية أو فنية.

إن نجاح متخذ القرار في اتخاذ القرارات يتوقف على الكفاءة في صنع القرار، وليس على سلطة اتخاذ القرار، مما يتطلب ضرورة التمييز بين مضمون صنع القرار واتخاذ القرار، فيقصد بصنع القرار مختلف المراحل التي يمر بها القرار بدءاً من تحديد المشكلة إلى غاية تحديد واختيار أفضل الحلول البديلة للمشكلة المطروحة ويقوم بهذه العملية صناع القرار الذين يقومون بتجميع وتحليل كافة البيانات والمعلومات المختلفة، واستخراج المؤشر والحقائق للأصول إلى وضع القرار المناسب. بينما يقصد باتخاذ القرار المرحلة النهائية التي تقوم على اختيار أحد البدائل.

2. أهمية القرارات:

إن عملية اتخاذ القرارات لها أهمية كبيرة سواء في الحياة العامة أو الخاصة، وسواء في الإدارة أو في المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية أو الخدمية ذلك أن عملية اتخاذ القرار تمثل أهم محور في أي عمل إداري أو اقتصادي لذلك يرى بعض الكتاب أن صنع واتخاذ القرار هو جوهر كل عملية تخطيطية، ويرى البعض الآخر أن عملية صنع القرار هي الركن الأساسي لقيام أي تنظيم كفاء، وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول أن صنع القرار واتخاذ القرار يعتبر من أهم المقومات الرئيسية للمؤسسة أو الإدارة الناجحة، لأن مقدار النجاح الذي تحققه أي مؤسسة يتوقف إلى أبعد الحدود على مدى ما يتمتع به من مقدرة وكفاءة على صنع واتخاذ القرارات المناسبة، إذن هنا القرار هو الأداة أو الوسيلة المعبرة عن النجاح أو الفشل في استثمار الموارد

¹ مشري حسناء، دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، 2007/2008، ص 131.

² ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، 2009، ص 111.

البشرية والمادية واستغلال الوقت المتاح. بحيث ترتبط ارتباطاً أساسياً بمدى إمكانية الوصول إلى أفضل القرارات الممكنة، ولذلك لا يعتبر إعطاء القرارات المناسبة لحظة عابرة نتعرض لها كلما طرأ موقف وتنتهي منها بإصدار قرار، وإنما هي عملية حية متصلة تكون نتيجة توارد سلسلة من المواقف ينتج عنها تطوير وتوضيح مدى ما قد ينشأ من انحراف أو ما قد يعتبر من مشكلات تستدعي تدخلاً.¹

إضافة إلى أن ما زاد من أهمية القرارات ودورها في تحقيق أهداف الإدارة ما تشهده المؤسسات الإدارية الحديثة من مشكلة تعدد وتعقد أهدافها ووجود التعارض بين هذه الأهداف أحياناً، حيث أن المؤسسة الإدارية لم تعد تسعى لتحقيق هدف واحد، وإنما عليها أن تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف مما زاد من المشاكل التي تواجه قيادات هذه المؤسسات وما تبعه ذلك من اتخاذ العديد من القرارات لمواجهة هذه المشاكل ويقتضي فهم أهمية القرارات في الإدارة فهم مختلف جوانبها وارتباطها بجوانب العملية الإدارية المختلفة.²

المطلب الثاني: أنواع القرارات وتصنيفاته

يختلف نوع القرار في طبيعته بحسب متخذي القرارات ومسؤولياتهم ويمكن تصنيف القرارات بحسب المستوى الإداري على النحو التالي:

أولاً: القرارات الإستراتيجية

وهي تمثل القرارات المتعلقة بتحديد الأهداف الإستراتيجية والسياسات الاستثمارية طويلة الأجل، والرقابة على الأداء العام للمؤسسة. ويحتاج هذا النوع من القرارات إلى معلومات تتعلق بالظروف المستقبلية التي تحيط بالمؤسسة والتأكد منها.³

وهي التي تعني بحل مشاكل أو تحقيق أهداف ذات أبعاد أو تأثيرات كبيرة على المؤسسة ومستقبلها ومن أجل اختيار أفضل الطرق فاعلية لتحقيق هدف المؤسسة.⁴

ثانياً: القرارات التكتيكية

ويهتم هذا النوع من القرارات بدرجة كفاءة وفعالية استخدام الموارد وتقييم فعالية أداء المؤسسات التنظيمية ويتم اتخاذ هذا النوع من القرارات على فترة مالية متباعدة نسبياً. وهي القرارات التي تعنى بحل

¹ مشري حسناء، دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات، مرجع سابق، 2008/2007، ص 132.

² نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية، مرجع سابق، ص 54.

³ ناصر محمد على المجهلي، مرجع سابق، ص 112.

⁴ جمال الدين لعويسات، الإدارة وعملية اتخاذ القرار، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 27.

مشاكل قائمة أو تحقيق أهداف قصيرة الأمد أو روتينية أو رسم سياسات للوصول إلى الأهداف التي رسمتها القرارات الإستراتيجية.

ثالثاً: قرارات تشغيلية

يتم اتخاذ القرارات التشغيلية ضمن القرارات المرتبطة بتسيير العمليات اليومية في المؤسسة، ويمتاز هذا النوع من القرارات بأن المعلومات اللازمة لاتخاذها هي معلومات محددة ومتاحة ضمن المؤسسة نفسها.¹ أما عن أكثر التصنيفات قبولا فقد صنف سيمون القرارات إلى مبرمجة و قرارات غير مبرمجة.

1. القرارات المبرمجة: هي تلك القرارات الروتينية المتكررة والتي يمكن اتخاذها وفقا لإجراءات محددة لاتخاذها مثل: إصدار أوامر الشراء، القرارات المتعلقة بالمخزون، مناولة المواد، ضبط ومراقبة الجودة.

2. القرارات غير المبرمجة: هي قرارات تتخذ مرة واحدة، تتميز بالثبات النسبي على المدى البعيد. ومن ثم فهي أقل تنظيماً من الناحية الهيكلية من الأولى.²

ويوضح الجدول التالي: طرق اتخاذ القرارات المبرمجة وغير المبرمجة

جدول رقم (2): طرق اتخاذ القرارات المبرمجة وغير المبرمجة

وسائل اتخاذ القرار		أشكال القرارات
وسائل حديثة	وسائل تقليدية	
<p>1. بحوث العمليات، نماذج التحليل الرياضي والبرمجة الخطية، إحصاء</p> <p>2. التحليل الآلي للبيانات تمثل استعمال الحسابات الإلكترونية</p>	<p>1. الغرف</p> <p>2. الروتين الإداري</p> <p>3. معايير التشغيل والإجراءات</p> <p>4. وسائل منبثقة من الهيكل التنظيمي</p> <p>مثل: التوقعات العامة</p> <p>5. الأهداف الفرعية، قنوات تدفق المعلومات</p>	<p>القرارات المبرمجة هي قرارات روتينية يعد متخذ القرار طرف أو عمليات محددة لاتخاذها</p>
<p>أساليب توجيهية للمساعدة في حل المشكلات والتي تطبق في:</p> <p>1. تدريب العنصر البشري من متخذي القرار</p> <p>2. إعداد وهيكله برامج الحاسب</p>	<p>1. الحكم الشخصي، الابتكار، الحدس والتخمين</p> <p>2. اختيار وتبويب المديرين على اتخاذ القرارات</p>	<p>القرارات غير المبرمجة هي قرارات غير روتينية وغير تكرارية</p>

¹ جمال الدين لعويسات، مرجع سابق، ص 27.

² منعم زمير الموسوي، بحوث العمليات مدخل علمي لاتخاذ القرارات، ط 1، دار وائل، عمان، الأردن، 2009، ص 17.

المطلب الثالث: القرار الإداري الجيد وخصائص عملية اتخاذ القرار

أولاً: القرار الإداري الجيد

كثيراً ما يقال إن الأمور تقاس بخواتيمها أي حسب النتائج النهائية لها فإذا كانت النتائج طيبة كان

القرار الذي أدى لها جيداً والعكس صحيح لذلك يمكن تعريف القرار الإداري الجيد بأنه:

القرار الذي يتم اتخاذه في ضوء البيانات والمعلومات المتوافرة لدى متخذ القرار عند اتخاذه. وأن هذا القرار

قد لا يحقق أهدافه إذا طرأت ظروف لم تكن متوقعة أثناء عملية اتخاذ القرار.¹

ثانياً: خصائص عملية اتخاذ القرار

هناك عدة خصائص تتميز فيها عملية اتخاذ القرار وهذه الخصائص يمكن إجمالها بالآتي:

1. إن عملية اتخاذ القرار تتصف بالواقعية حيث أنها تقبل بالوصول إلى الحد المعقول وليس الحد الأقصى؛
2. إن عملية اتخاذ القرار تتأثر بالعوامل الإنسانية المنبثقة عن سلوكيات الشخص الذي يقوم باتخاذ القرار أو الأشخاص الذين يقومون باتخاذه؛
3. إن أي قرار إداري هو لا بد وأن يكون امتداداً من الحاضر إلى المستقبل، لأن معظم القرارات الإدارية بالمؤسسات هي امتداد واستمرار للماضي؛
4. إن عملية اتخاذ القرار هي عامة وهذا يعني أنها تشمل معظم المؤسسات على اختلاف تخصصاتها وشاملة حيث تشمل جميع المناصب الإدارية في المؤسسات؛
5. إنها عملية تتكون من مجموعة خطوات متتابعة؛
6. إنها عملية تتأثر بالعوامل البيئية المحيطة بها؛
7. أنها عملية تشمل عدة نشاطات ولذلك ربما قد توصف بعض الأحيان بالقصد في نشاطات أخرى؛
8. تتصف عملية اتخاذ القرار بالاستمرارية أي أنها تمر من مرحلة إلى مرحلة باستمرار.

¹ أحمد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، جامعة غزة، فلسطين، 2006، ص: 76-77.

المطلب الرابع: فاعلية القرار والعوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات

في هذا المطلب سنحاول تقييم فاعلية القرار من خلال عنصري القبول والجودة بالإضافة إلى التطرق إلى العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات.

أولاً: فاعلية القرار (القبول والجودة)

يتسم القرار الفعال بالجودة أو النوعية الجيدة، وفي نفس الوقت بالقبول من جانب العاملين الذين سيقومون بتنفيذه. ويقصد بالنوعية هنا هو جودة القرار، وكفاءته وانسجامه مع المعايير الفنية، وربما تتطلب عملية تصميم الجودة الاستعانة بالخبراء، أما القبول للقرار فيعني اقتناع العاملين المهنيين به ورضاهم عنه واستعدادهم لتنفيذه وتحقيق الأهداف المطلوبة، والذي ينجم ذلك عادة عن مشاركتهم في صنع القرار. والمشكلة الأساسية التي يواجهها متخذ القرار هي تحديد الأهمية النسبية لكل من عنصري الجودة والقبول وبخاصة في الحالات التي يمكن أن يتعارض فيها هذان العنصران. ويوضح الشكل التالي أهمية هذين العنصرين في تصنيف المشكلات، وأساليب اتخاذ القرارات المناسبة في كل حالة:¹

شكل رقم (2): أهمية عنصري الجودة والقبول في تصنيف المشكلات

قبول عالي وجودة منخفضة	جودة عالية وقبول عالي
أسلوب جماعي: يتخذ العاملون القرار كجماعة ويلتزم القائد بذلك (مثال: جدولة الإجازات)	أسلوب ديمقراطي مشارك: يشارك الأفراد في صنع القرار، ومن الممكن ان يشارك خبراء (مثال: تبني تقنية جديدة في العمل)
جودة عالية وقبول عالي	قبول عالي وجودة منخفضة
أسلوب عدم التدخل: يترك القائد جماعة العاملين وجددهم، ويعطيهم حرية كاملة في صنع القرار	أسلوب فردي: يتخذ المدير، القرار، وربما تتم الاستعانة بخبراء، ويبلغه للعاملين، أي يقنعهم به (مثال: إجراءات السلامة والأمن)

المصدر: مؤيد الفضل، مرجع سابق، ص 31.

إن ما يقلل من جودة القرار وقبوله، هو كثرة الأخطاء المرافقة لعملية اتخاذ القرارات، وفي هذا الصدد يمكن أن نشخص العديد من الأخطاء الشائعة والمعوقات في المؤسسات. وتتمثل الأخطاء المدرجة في أدناه

¹ مؤيد الفضل، الأساليب الكمية والنوعية في دعم قرارات المنظمة، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 31.

أخطاء شائعة يقع فيها العديد من المديرين والمشرفين عند معالجة مشكلات العمل واتخاذ قرارات بشأنها وأهمها مايلي:

1. عدم الاعتراف بأن القرار كان سيئا:

يقال بان أسوأ من القرار السييء هو عدم الاعتراف بأنه كان سيئا، ولكن المدير القوي والواثق بقدراته هو من يعترف بخطئه بدلا من أن يستمر في محاولة الإثبات بأن قراره كان سليما.

2. التردد:

وهذا يحدث غالبا عندما يكون متخذ القرار غير آمن أو غير مطمئن أو لخوفه من الخطأ ومن عواقبه أو أن التردد يحصل نتيجة للبحث المستمر عن معلومات إضافية لجعل عملية اتخاذ القرار سهلة، وبينما لا ينصح أحد أن يتخذ قرارات سريعة إلا أن متخذي القرار يعرفون متى يتوقفون عن البحث عن حقائق إضافية والقيام بإصدار قرار ولهذا فإن العمل تحت قيادة مدير متردد وغير حاسم يمكن أن يكون محبطا للمرؤوسين.

3. التسرع (اتخاذ قرار أفضل من لا شيء):

وهذا عكس الخطأ الثاني المذكور هنا، فبعض المدراء يخافون من أن يقال عنهم بأنهم غير حاسمين أو مترددين يلجئون إلى اتخاذ قرارات بسرعة على أساس أنه "ينبغي عليهم أن يفعلوا شيئا من الواضح أن هذا المدخل عموما يعني تجاوز الخطوات الأساسية في عملية تحليل المشكلات.

4. عدم الحصول على موافقة الإدارة العليا:

خلال عملية اتخاذ القرار ينبغي أن يتذكر المدراء دائما بأن لهم رئيسا أعلى وهم مسئولون أمامه، وأنه يتأثر بالقرارات التي يتخذها الرئيس في الإدارة العليا، فإذا اتخذ المدير قرارا وتم نقضه من قبل الإدارة العليا، فإن مركزه يضعف في نظر المرؤوسين أو العاملين.¹

ثانيا: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار

هناك عدد من العوامل التي تتحكم في عملية اتخاذ القرار وهي:

1. دقة وتوافر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار:

¹ مؤيد الفضل، مرجع سابق، ص: 32-33.

يكون متخذ القرار في وضع أحسن إذا توفرت له المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار على أن تكون هذه المعلومات كافية ودقيقة بحيث ينتج في النهاية القرار قريبا من الواقع أو ملائما للتطبيق لحل مشكلة معينة.

2. درجة ذكاء وتعليم وخبرة متخذ القرار:

متخذ القرار الذي يتمتع بدرجة عالية من الذكاء والتعليم والخبرة لاشك سيكون أكثر قدرة على تحديد المشكلة ومعرفة أسبابها، وبالتالي أكثر قدرة على اتخاذ القرار الملائم لحلها كما أن القدرة على إيجاد الحلول تعتمد على مدى القدرة الإبداعية أو الابتكارية التي يتمتع بها متخذ القرار وهذا ما يوضح نجاح متخذ قرار وفشل آخر رغم توافر المعلومات الكافية لاتخاذ القرار لدى كل منهما.

3. الخصائص الشخصية لمتخذ القرار:

تتأثر القرارات المتخذة في أغلب الأحيان بالسمات السلوكية والشخصية لمتخذ القرار خاصة عند تحديده للمشكلة واتخاذ قرار بشأنها، فالأشخاص ذوي العقليات الجامدة سوف يجدون صعوبة في البحث عن المشكلة حتى ولو كانوا يتمتعون بدرجة عالية من التعليم والخبرة ولديهم نظام جيد للمعلومات، وذلك لأن اكتشاف الفرص يتطلب ذهن لديه القدرة على تقبل المخاطرة ولديه القدرة على التفرقة بين البدائل الجيدة والرديئة.¹

4. تأثير العوامل العاطفية:

تلعب العوامل العاطفية دورا هاما في اتخاذ القرارات بصفة عامة وفي مرحلة تحديد أو التعرف على المشكلة بصفة خاصة، ذلك أن عملية اتخاذ القرارات بصفة عامة ليست عملية اقتصادية رشيدة محضة حتى وإن تم تأسيس القرار بناء على معلومات جامدة (كالأرقام مثلا).

فإن احتمال تأثير العوامل العاطفية موجود بدرجة ما، مثل مدير التسويق في المؤسسة يحاول أن يقنع رئيسه بدفع منتج جديد في السوق بينما يرى المدير المالي أن المؤسسة يجب أن ترشد النفقات لتزيد من الأرباح وكلا المديرين لهما الحقائق والمبررات التي تدعم موقف كل منهما، بينما قد يؤسس المدير العام قراره على أساس إدراكاته هو فإذا كان المدير العام متفائلا بعض الشيء فقد يقبل اقتراح مدير التسويق وتحدث العكس إذا كان متشائما حيث يعطى وزن أكبر لتقديرات المدير المالي.

¹ مشري حسناء، مرجع سابق، ص 134.

5. العوامل التي لا يمكن التحكم فيها:

قد يتم اكتشاف المشكلة أحياناً عن طريق الصدفة أو نتيجة عوامل لم تكن في الحسبان أو غير متوقعة وهذه العوامل التي نتحدث عنها قد تكون خارج إرادة المؤسسة، فقد يؤدي نشوب الحرب في بلد ما أن يتخذ عدداً من القرارات الفجائية لتحويل الإنتاج نحو الجهود الحربي مثلاً.¹

المبحث الثاني: عملية اتخاذ القرارات (النماذج، المراحل والأساليب)

يرد في الفكر الإداري أنواع مختلفة من نماذج عملية اتخاذ القرارات بالإضافة إلى أهم المراحل والأساليب سنحاول عرضها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: نماذج اتخاذ القرارات

يعرف نموذج اتخاذ القرار بأنه الطريقة التي تتم بها عملية اتخاذ القرار، وفي الحياة العملية نلاحظ نماذج متعددة لاتخاذ القرارات. ولكن نموذج له مؤيديه ومنتقديه، بمعنى أنه لا يوجد نموذج مثالي كامل لاتخاذ القرار.²

أولاً: نموذج سايمون Simon

وفي هذا الصدد يميز سايمون بين طريقتين لاتخاذ القرارات وهي كمايلي:

1. الطريقة الرشيدة:

وهي التي تقتضي دراسة كافة البدائل بشكل علمي دقيق وتقييم كل منها بشكل موضوعي ثم اختيار أفضل هذه البدائل وهو الذي يحقق أقصى منفعة بأقل التكاليف.

2. الطريقة المعقولة أو المرضية:

وهي التي يتوخى فيها الإداري الوصول إلى قرار مقبول (مرضٍ وليس مثالي) ويتوقف بحثه عن البدائل عند وصوله إلى قرار معقول ولا بأس به على الرغم من احتمال وجود بدائل أفضل. ومن الجدير

¹ مشري حسناء، مرجع سابق، ص 135.

² كاسر نصر منصور، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار الحامد، عمان، الأردن، 2006، ص 41.

بالذكر هنا هو أن هذه الطريقة هي السائدة في اتخاذ القرارات الإدارية بسبب صعوبة حصر جميع البدائل الممكنة، وبسبب الوقت والجهد والذكاء الذي تتطلب عملية اتخاذ قرارات مثلى بشكل رشيد.¹

ثانياً: نموذج لنديبلوم Lindiblom

يقول لنديبلوم ان هناك طريقتين رئيسيتين لاتخاذ القرارات في الإدارة وهي كما يلي:

1. الطريقة الرشيدة الشاملة أو الجذرية:

هي التي ينظر فيها إلى المشكلة بشكل عقلائي أو رشيد وتدرس فيها كافة البدائل الممكنة دراسة جذرية شاملة تشمل جميع جوانبها وكافة أبعادها ثم يختار البديل الأمثل.

2. الطريقة الجزئية المتزايدة أو الفرعية:

وهي الطريقة التي ينظر فيها الإداري إلى المشكلة نظرة جزئية حيث يركز دراسة على الجوانب الهامة فقط، وعندما يتخذ قرار فإنه لا يدرسه من أساسه وإنما يولي عنايته للتغييرات التي تحصل عليه. وهي الطريقة الأكثر شيوعاً، ومن الأمثلة الجيدة على ذلك رصد المخصصات المالية في موازنة المؤسسة، حين تتركز الدراسة على الزيادة أو النقص في مخصصات كل وظيفة فرعية (الإنتاج، التسويق... الخ)، وليس على دراسة هذه المخصصات دراسة جذرية شاملة.

ثالثاً: نموذج اتزيوني

تعقياً على نموذج لنديبلوم وما تعرض له من نقد من قبل عدد من المفكرين، فإذا تزيوني يؤكد أن عملية اتخاذ القرارات الإدارية في الواقع هي مزيج من الطريقتين الجذرية والتزايدية. وقد اقترح استخدام مصطلح الفحص المختلط لوصف هذه الطريقة المركبة. فهو يقول أن عملية اتخاذ القرارات يتم فيها أولاً فحص عام وجذري للمشكلة ثم ينتقل بعدها الاهتمام إلى النواحي البارزة التي تلفت الانتباه. ومن الأمثلة على ذلك طريقة اتخاذ القرارات المالية من قبل إدارة التمويل حيث أن القائمتين يقومون عادة باستعراض موازنة المؤسسة بشكل عام، ومن ثم يتم تجزئتها إلى فصول ويتم فحص مخصصات كل دائرة على حدة مولياً اهتمامه بالمشروعات الجديدة والمخصصات المطلوبة لأشياء هامة.

في حين يرى البعض أن المديرين قادرين على اتخاذ قرارات مثالية، وهذا أبعد عن الحقيقة لأن السعي نحو المثالية يصطدم دائماً بالواقع العملي لاتخاذ القرار أما النموذج السلوكي فهو يرى أن الواقع يسير بطريقة مغايرة للنموذج المثالي.

¹ مؤيد الفضل، مرجع سابق، ص 29.

المطلب الثاني: خطوات عملية اتخاذ القرار

تعتبر عملية اتخاذ القرار من أكثر تمر عملية اتخاذ القرار بعدة مراحل وخطوات يمكن تقديمها كما يلي:

أولاً: تحديد المشكلة

تعد مرحلة تحديد المشكلة من أكثر وأهم الخطوات المطلوبة في عملية اتخاذ القرار إلا أن تحديد المشكلة يعني استقرار الواقع المنطقي القائم وتحديد العوامل أو المتغيرات التي تساهم في عدم تحقيق الأهداف من خلال ما يقع أو يتوقع حدوثه من آثار معينة وهذا يتجلى من خلال طرح العديد من الأسئلة التي تتم في ذلك، ويمكن إيجاز بعض التساؤلات التي من شأنها تحدد المشكلة والآثار المترتبة حول عدم معالجتها أو حلها ومنها¹.

1. ما هي المشكلة؛

2. مدى الخطورة التي تشكلها المشكلة؛

3. مدى درجة الإلحاح في معالجة المشكلة؛

4. الآثار الناجمة عن عدم معالجتها أو حلها؛

5. درجة تأثيرها على الأهداف العامة والخاصة في المؤسسة؛

6. مدى علاقة تلك المشكلة بدرجة تحقيق الأهداف؛

وغيرها من الأسئلة التي يمكن أن تشكل مفاتيح جوهرية في تحديد معالم وآفاق المشكلة المراد علاجها.

ثانياً: تحليل المشكلة

يعني تصنيف المشكلة تحديد طبيعتها وحجمها ومدى تعقدها ونوعية الحل الأمثل المطلوب لمواجهتها، إذ بعد أن يتحقق المدير من مشكلة ما، فإنه يحتاج إلى أن يقرر ما إذا كان من الضروري أو غير الضروري محاولة حلها. ويقضي تحليل المشكلة محل القرار، تصنيف هذه المشكلة وتحديد البيانات والمعلومات المطلوبة لحلها ومصادرها².

ويحدد بعض كتاب الإدارة. بعض الأسس والقواعد لتصنيف المشكلة الإدارية يمكن للمدير متخذ القرار الاستعانة بها في هذه المرحلة هي:

¹ بن خروف جليبة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، 2009، ص 105.

² نواف كنعان، مرجع سابق، ص 129.

1. مستقبل، ويعني الوقت (أو الفترة الزمنية الذي يستغرقه لتهيئة العمل والاستجابة للقرار والسرعة التي يستغرقها ليصبح نافذ المفعول؛
2. تأثير القرار على الأنشطة والوظائف والمجالات الأخرى؛
3. العناصر النوعية التي يتضمنها القرار.

ثالثاً: تحديد البدائل

البدائل هي الحلول أو الوسائل أو الأساليب المتاحة أمام متخذ القرار لحل المشكلة القائمة وتحقيق الأهداف المطلوبة، وعلى متخذ القرار القيام بدراسة كافية لتحديد البدائل معتمداً على خبرته السابقة في هذا المجال وعلى نتائج الآخرين.¹

- عملياً يجب تحديد البدائل التي لها علاقة مباشرة بتحقيق النتائج المطلوبة على أن تكون هذه البدائل ضمن حدود الموارد المتاحة أمام متخذ القرار، لهذا فإن عملية تحديد البدائل تتطلب من الإدارة مايلي:
1. القدرة على تطوير الحلول البديلة والتصور في حقل إيجاد الحلول بخاصة الجديد منها؛
 2. الاعتماد الواسع على التجارب والسجلات السابقة ومعلومات وخبرات الآخرين في نفس المجال حتى يمكن الإلمام بجميع المعلومات والنواحي المتعلقة بالمشكلة وبالتالي بكل الحلول الممكنة.

رابعاً: تقييم البدائل

وهي الخطوة التي تندمج في تقييم كل بديل من حيث مزاياه وعيوبه وتحديد معايير الحل وأنه في ضوء الأفكار أو البدائل التي تم توليدها تظهر صورة أوضح وهي المعايير الواجب استخدامها في تقييم البدائل والتي يمكن جمعها في الخطوات التالية:²

1. يجب على المدير أن يجمع معلومات كاملة وحقيقية ومستمرة عن كافة البدائل؛
2. يجب على المدير أن يستخدم بجانب رأيه وخبرته ما هو متاح لدى الآخرين من خلال طرق المشاركة المختلفة كالا اجتماعات واللجان.

¹ كاسر نصر منصور، مرجع سابق، ص 47.

² أحمد ماهر، إتخاذ القرار بين العلم والإبتكار، الدرا الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 81.

خامسا: اختيار البديل الأمثل

بعد تقييم كل بديل وتحديد مزاياه وعيوبه تبدأ الخطوة الخاصة باختيار البديل الأنسب والتي تتمثل في العمل على تفضيل واحد من هذه الحلول على ما عداه واتخاذ قرار بذلك الاختيار. حيث يعد إجراء عملية تقييم البدائل المختلفة يتم اختيار البديل الأكثر ملائمة، لحل المشكلة والذي يتماشى مع ظروف وإمكانيات المؤسسة سواء المادية منها أو البشرية. ولا يتعارض في تنفيذ مع السياسات الأخرى المتبعة ويجب أيضا دراسة أثر اختيار البديل على المنطقة أو البيئة المحلية التي تعمل بها، تعد هذه المرحلة جوهر عملية اتخاذ القرار لأنها تحدد حل المشكلة التي تواجهها وبالتالي يتخذ القرار.¹

سادسا: تنفيذ البديل الأفضل

إن هذه الخطوة تتضمن الشروع عمليا بتنفيذ البديل الذي تم اختياره في الخطوة السابقة إذ ينبغي على متخذ القرارات أن يحدد بوضوح الجهات والأقسام والدوائر ذات العلاقة في عملية تطبيق القرار لذا يجب أن يتم التحديد بدقة وشفافية ووضوح لتحديد الأفراد والجماعات والأقسام التي تناط بهم مهمة التنفيذ.

سابعا: متابعة تنفيذ القرار

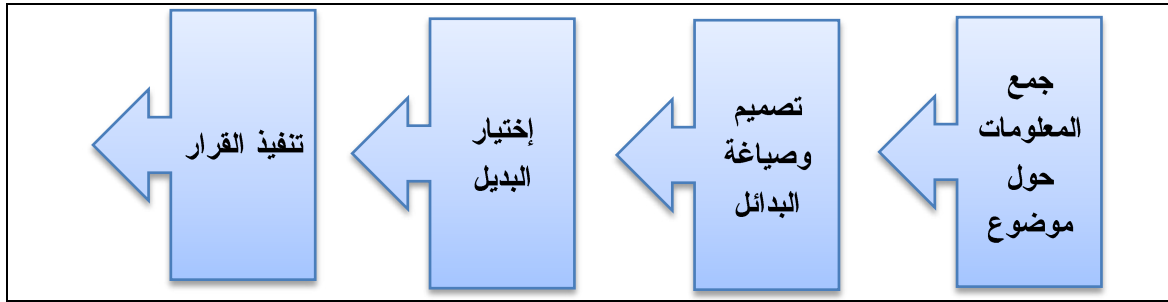
تعتبر هذه المرحلة من مراحل اتخاذ القرار الخطوة النهائية إذ يتم من خلالها متابعة الجهات و الأقسام والأفراد لسير تطبيق القرار ومستوى الإنجاز الذي يتحقق، والمشكلات والعقبات التي ترافق عملية التنفيذ ومحاولة معالجتها لكي يصار إلى متابعة التنفيذ بدقة ونجاح. ولذا فإن هذه المرحلة تتضمن جميع الإجراءات التقييمية لفاعلية التنفيذ وتحديد مستوى الإنجاز والعقبات المرافقة لعملية التنفيذ. إن المتابعة المستمرة وسبل التحسين المستمر للأداء، تعد حالة أساسية وهادفة في عملية اتخاذ القرار.²

تجدر الإشارة إلى أن عملية اتخاذ القرار تعرف على أساس مجموعة من المراحل التي يتبعها متخذ القرار حتى يتمكن من الاختيار الفعلي لهذا البديل ويمكن إيجاز هذه المراحل من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (3): مراحل إتخاذ القرار

¹ مشري، حسناء، مرجع سابق، ص 139.

² بن خروف جلييلة، مرجع سابق، ص 106.



المصدر: مهدي الخفاف، غسان أحمد العبيبي، نظم دعم القرار والنظم الذكية، دار الحامد، عمان، الأردن، 2012، ص 45.

المطلب الثالث: أساليب اتخاذ القرارات

تختلف أساليب اتخاذ القرارات على اختلاف المفاهيم الإدارية. حيث عكست المفاهيم الإدارية التي تغلب الجانب الفني الإداري أساليب غير علمية في اتخاذ القرارات تقوم على التخمين والحدس والخبرة في حين نجد أن المفاهيم الإدارية التي تغلب الجانب العلمي للإدارة على الجانب الفني عكس أساليب علمية لاتخاذ القرارات تقوم على إتباع الخطوات المنطقية للتفكير، ومن هنا سنفصل في فرعين من أساليب اتخاذ القرارات، الفرع الأول الأساليب التقليدية، أما الفرع الثاني فيشمل الأساليب العلمية.

أولاً: الأساليب التقليدية

يقصد بالأساليب التقليدية تلك التي تفتقد للتدقيق والتمحيص العلمي ولا تتبع المنهج العلمي في عملية اتخاذ القرارات وأهمها مايلي:¹

1. الخبرة:

يمر المدير بعدد من التجارب أثناء إدارته لمهامه الإدارية تخرج منها بدروس يستفاد فيها من النجاح والفشل تنير له الطريق نحو العمل في المستقبل، وهذه الدروس المستفادة من التجارب الماضية غالباً ما تكسب المدير مزيداً من الخبرة التي تساعد للوصول إلى القرار المطلوب، ومشاركته في اتخاذ القرارات، ومعايشة البرامج والمشاريع الإدارية التي تنجح أو تفشل، وفترات التأمل التي يقضيها في التفكير والتحليل والتقييم للمواقف التي تواجهه. كل ذلك وغيره من الأمور تختزن في ذهنه ويكون لها أثرها إلى حد ما في مواجهة المشاكل أو المواقف التي تتطلب اتخاذ قرار معين.

وترجع جذور هذا الأسلوب إلى "المدرسة التجريبية التي يعتبر أرنست ديل من روادها الأوائل، ويقوم فكر هذه المدرسة على تفهم الإدارة من خلال دراسة وتحليل والمواقف والحالات السابقة، أي بعض المواقف التي واجهها المديرون في الماضي. والقرارات التي اتخذت لمواجهتها، ثم انتهاج أسلوبه الخاص في القيام

¹ نواف كنعان، مرجع سابق، ص 181.

بدراسة مقارنة. وفي مجال اتخاذ القرارات يرى أنصار المدرسة أنه يمكن لمتخذي القرارات الاستفادة من خبرات المديرين الآخرين داخل المؤسسة أو خارجها، وذلك من خلال دراسة حالات النجاح التي حققها بعض المديرين والأخطاء التي ارتكبوها والمحاولات التي تمت للتغلب على مشكلات معينة. في حين تتطلب الخبرة تنمية المهارات وعدم الخضوع لحل واحد، وإجراء عملية التجديد من خلال إزالة القلق النفسي الذي يساور المدير عند الإقدام لاتخاذ القرار.

2. إجراء التجارب:

ذلك بأن يتولى متخذ القرار نفسه إجراء التجارب آخذاً في الاعتبار جميع العوامل الملموسة وغير الملموسة والاحتمالات المرتبطة بالمشكلة محل القرار، حيث يتوصل من خلال التجارب إلى اختيار البديل الأفضل معتمداً في هذا الاختيار على خبرته العملية.

ويمتاز هذا الأسلوب أنه يساعد متخذ القرار على اختيار أحد البدائل المتاحة لكل المشكلات، وذلك من خلال إجراء التجارب على هذا البديل وبعض التغييرات أو التعديلات بناءً على الأخطاء والثغرات التي تكشف عنها التجارب أو التطبيقات العملية، وبذلك يمكن هذا الأسلوب من أن يتعلم متخذ القرار من أخطائه ومحاولاته تلافي هذه الأخطاء في القرارات التي يتخذها مستقبلاً.¹

3. البديهية والحكم الشخصي:

إن المعيار في اتخاذ القرار من وجهة نظر الحكم الشخصي للمدير، هو نظر المدير للأمر وتقديره والتي تبني عادة على أسس شخصية غير موضوعية. وتنطلق من التكوين النفسي، والأفضلية والتأثر بمجريات الأحداث. والمدير عند اتخاذه للقرارات في هذه الحالة إنما يستمد من خلفيات ومعلوماته السابقة وقد لا تكون كل القرارات التي يتخذها المدير باستخدام هذا الأسلوب من طبيعة واحدة. ولكن قد لا يلاحظ وجود نمط معين أو صفة مشتركة لكل القرارات التي يتخذها المدير من هذا النوع.

ويعتبر هذا الأسلوب في اتخاذ القرارات من الأساليب الجدلية نظراً لأنه أسلوب غير علمي قياساً بالأساليب الأخرى وخاصة الأساليب الكمية ولعل دواعي استخدام هذا الأسلوب هو طبيعة واختلاف المشاكل والمواقف التي يتعرض لها المدير وخاصة المواقف الإنسانية المتمثلة في قياس الاحتياجات والعواطف الإنسانية.

4. الآراء والاقتراحات:

¹ نوافي كنعان، مرجع سابق، ص: 182-184.

إن الاعتماد على الآراء الخارجية هو أسلوب ديمقراطي في اتخاذ القرارات وهي أسلوب لا ينتهجه كل المديرين ولكنه يظل على أي حال أسلوباً أفضل في اتخاذ القرارات الآنية من القرارات الفردية وكذلك فإن القرار المبني على المشاركة وإعطاء الرأي يشجع العناصر المعنية بتنفيذه كل في المجال الذي يخصه. غير أن هذا الأسلوب قد لا يكون هو الوسيلة المثلى في اتخاذ القرارات العاجلة والتي لا تحتل المدولة أو التأخير.¹

ثانياً: الأساليب العلمية

عن الأساليب العلمية كانت انعكاساً للمدخل الذي يغلب الجانب العلمي للإدارة على الجانب الفني، كما تبين لنا أيضاً التطورات الحديثة في مجال الإدارة أثبتت عدم كفاية الأساليب التقليدية وحدها لاتخاذ القرارات لحل المشاكل المعقدة التي أوجدها في هذا التطور.

وأمام التطور الهائل الذي شهدته الإدارة الحديثة منذ مطلع الستينيات بسبب اكتشاف الوسائل والاختراعات الحديثة، وتوسع وتعقد نشاطاتها وطموح أهدافها وتغيير الظروف البيئية، وارتقاء مستوى التعليم والثقافة للعاملين فيها، وضرورة استجابة المديرين لمطالب الجماهير والجماعات الضاغطة التي تفرض ضغوطاً على مراكز اتخاذ القرارات، هذا أدى إلى ضرورة اكتساب متخذي القرارات للمهارات العلمية والفنية التي تمكنهم من استخدام الأساليب ذات الطابع العلمي لاتخاذ قراراتهم. وسنعرض فيما يلي أهم الأساليب والنظريات العلمية التي يرى أغلب كتاب الإدارة أنها تسهم في ترشيد عملية اتخاذ القرارات والتي تتمثل في بحوث العمليات، نظرية الاحتمالات، أسلوب شجرة القرار، نظرية المباريات الإدارية، أسلوب التحليل الحدي وأسلوب دراسة الحالات.

1. بحوث العمليات:

يعني استخدام الطريقة العلمية في المفاضلة بين البدائل التي يمكن اتخاذها تجاه مشكلة معينة من خلال المقاييس الرياضية وذلك من أجل الوصول إلى الوسائل المثلى التي تتناسب مع الأهداف المطلوبة. ومن خلال هذا التعريف يتضح أنه لا بد من توفر أربعة عناصر هي: الطريقة العلمية، المقاييس الرياضية، الوسيلة المثلى والأهداف. ويمكن أن نعطي مختصراً آخر وهو أن "بحوث العمليات تعني التطبيق الرياضي للطريقة

¹ جمال الدين لعويسات، مرجع سابق، ص ص 73 76.

العلمية لحل المشاكل الإدارية في مؤسسات الأعمال" وقد شاع مؤخراً تعبير الإدارة العلمية ليعني الاعتماد المطلق في القرارات الإدارية على أساليب بحوث العمليات.¹

2. نظرية الاحتمالات:

تعتبر الحاجة إلى استخدام أسلوب الاحتمالات انعكاسياً جيداً للرغبة الملحة من قبل المديرين في مؤسسات الأعمال في محاولة القضاء أو التخفيف من درجة عدم التأكد والتي تميز نتائج الكثير من القرارات الإدارية وفي كثير من الحالات يبدو أن لدى المدير بعض المعلومات والخلفيات السابقة عن موضوع معين تجعله يتوقع نتائج مهمة من اتخاذ قرار معين، غير أن ما هو مطلوب هو زيادة الحيطة والتأكد من أن القرار الذي سيتخذه لا بد وأن يجنب المؤسسة أقصى قدر من النتائج الإيجابية، وهذا لا يتأتى إلا من خلال التنظيم الجيد للمعلومات السابقة وتقديمها في صورة إحصائية أو رقمية يمكن من خلالها حساب احتمالات الصحة أو الخطأ أو احتمالات الكسب أو الخسارة.²

3. أسلوب شجرة القرارات:

ترجع جذور أسلوب شجرة القرارات إلى مدخل النظم في اتخاذ القرارات والذي يقوم على التفاعل بين الأدوات والوسائل المستخدمة لاتخاذ القرار وبين البيئة المحيطة باتخاذها، كما يفترض هذا المدخل أن هناك سلسلة من التأثيرات. تؤثر في عملية اتخاذ القرارات بمعنى أن اتخاذ أي قرار في نظام فرعي ينتج تأثيراً يكون له ردود فعل تنتشر في سلسلة متعاقبة في النظام وفي بيئة. ومن هنا يجب على متخذ القرار أن يأخذ في الحسبان سلسلة التأثيرات هذه بقدر من الإمكان عند اتخاذ القرار، وأن من الوسائل التي تساعد المدير في تطبيق سلسلة التأثيرات سواء في فهمه للنظام أو التنبؤ بتأثير قراراته في المستقبل، استعمال أسلوب شجرة القرارات الذي يقوم على افتراض مؤداه أن أي حالة انتقالية يتوقف عليها مظهران: تأثير فوري، وحالة جديدة أو موقف به مشكلة اختيار.

وأسلوب شجرة القرارات كغيره من الأساليب العلمية يمكن متخذ القرار من رؤية البدائل المتاحة والأخطار والنتائج المتوقعة لكل منها بوضوح. إلا أن تطبيق هذا الأسلوب بفعالية يتطلب استعانة متخذ وخاصة في المواقف والحالات غير المؤكدة أو في المواقف المعقدة.³

4. أسلوب المباريات الإدارية:

¹ جمال الدين لعويسات، مرجع سابق، ص 77.

² جمال الدين لعويسات، مرجع سابق، ص 85.

³ نواف كنعان، مرجع سابق، ص 196.

يعتبر أسلوب المباريات في اتخاذ القرارات الإدارية صورة مشتقة من صور أسلوب التماثل أو التناظر .Simulation.

وفي مجال الإدارة فغن هذا الأسلوب يعتبر أسلوبا فريدا ومفيدا في المشاكل التي تتعلق بالمنافسين والمنافسة. ويقوم هذا الأسلوب على مجموعة من الافتراضات هي أن الهدف الإنساني هو تحقيق أقصى عائد أو أدنى خسارة، وأن الإنسان يتصرف من واقع المنطق والمعقولية، وأن الشخص الآخر في الطرف المنافس ينتهج نفس هذه القواعد ويتصرف بنفس هذا المنطق. وتحت هذه الظروف فإن نظرية المباريات تهيئ لمستخدميها الحل الأمثل في ظل ظروف معينة ومن خلال تطوير إستراتيجية تحقق له أقصى عائد وأقل خسارة ممكنة.

بغض النظر عما يتخذه منافسه من ردود فعل فمثلا لو قامت مؤسسة معينة بتطوير منتج معين كيف سيكون ردود فعل المنافسين، وكيف ستكون بالتالي استجابة المؤسسة لردود الفعل.¹

5. أسلوب التحليل الحدي

يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب التي استعان بها علماء الإدارة من علوم أخرى لتطبيقها على عملية اتخاذ القرارات وقد سمي هذا الاتجاه "بالاتجاه الاقتصادي في الإدارة" والذي تبناه بعض علماء الإدارة والاقتصاد مثل "سايمون" وذلك من خلال المفاهيم التي قدمها في كتابه "السلوك الإداري" عن تطبيق الأسس الاقتصادية على عملية اتخاذ القرارات في الإدارة والتي تعكس بوضوح مدى تأثير الإدارة العامة بالاقتصاد ومن أهم المعايير التي يستخدمها أسلوب التحليل الحدي في عملية المفاضلة بين بدائل الحلول المطروحة أمام متخذ القرار معياران هما: التكلفة الحدية والعائد الحدي، فالتكلفة الحدية هي التكلفة التي تترتب على إنتاج وحدة إضافية، أما العائد الحدي فهو الإيراد الإضافي المترتب على بيع وحدة إضافية.

ومن أهم مجالات تطبيق هذا الأسلوب القرارات التي تتخذ في ظل الظروف متغيرة والتي تتطلب من متخذ القرار الدقة في تقدير أحداث المستقبل التي يصعب التكهّن بها. ويمكن للمدير متخذ القرار عند اتخاذه مثل هذه القرارات الاستعانة بخبرات وآراء الاختصاصيين الذي غالبا ما يكون لديهم خبرة في استخدام الطرق العلمية التي تساعد في الوصول إلى درجة عالية من الدقة في عملية التنبؤ بأحداث المستقبل.²

المبحث الثالث: أثر تدقيق الحسابات المالية على عملية اتخاذ القرارات

¹ جمال الدين لعويسات، مرجع سابق، ص ص 86، 87.

² نواف كنعان، مرجع سابق، ص: 198-199.

يعتبر تدقيق الحسابات المالية خطوة هامة في تدقيق حسابات المؤسسة حيث أن معظم الإجراءات التي يقوم بها المدقق أثناء عملية التدقيق تخص من قريب أو من بعيد الحسابات المالية، فتعمل على مساعدة المؤسسة في التحكم في عملياتها وتحسينها، غي حين يعتبر تقرير مدقق الحسابات من مصادر المعلومات المهمة التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات. وسنحاول من خلال هذا المبحث دراسة مدى تأثير تقرير المدقق الخارجي في عملية اتخاذ القرارات والذي يحتوي على عنصر الحسابات المالية.

المطلب الأول: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات

إن المعلومات تعد مادة القرار الإداري، فإذا كانت عملية الإنتاج تتطلب المواد الأولية فإن مادة الإنسان الإداري في اتخاذ القرارات هي البيانات والمعلومات التي تتوافر لديه، ويتوقف نجاح القرار على مدى صحة هذه المادة ودقتها وطريقة تنظيمها وتخزينها ونقلها إلى المراكز التي نحتاج إليها. ومن الملاحظ إن نجاح القرارات وسلامتها يتوقف على دقة وفعالية نظام الاتصالات التي تنقل البيانات والمعلومات إلى مراكز اتخاذ القرارات كما يتوقف على المسافة التي تفصل بين مراكز المعلومات ومراكز اتخاذ القرار، أي كلما قصرت تلك المسافة كانت عملية اتخاذ القرار أكثر فاعلية.

كما أن عملية اتخاذ القرارات هي عملية مستمرة لا تنتهي بمجرد اتخاذ قرار معين فقد يترتب على القرار المتخذ مواقف معينة تستدعي اتخاذ قرارات جديدة. كما أن عملية اتخاذ القرارات تعتمد في كل مراحلها على ما يتوافر لدى متخذ القرار من معلومات مع العلم بأن درجة جودة المعلومات المتوافرة لمتخذ القرار بها تأثير كبير على درجة جودة القرار الذي يتخذه. فكلما زادت درجة جودة تلك المعلومات كان متخذ القرار في وضع أفضل.¹

ومن هنا يبرز الدور المهم للمعلومات المحاسبية في تزويد المؤسسة بما تحتاجه لاتخاذ القرارات الصائبة، ولكي تتأكد الإدارة من مصداقية هذه المعلومات ودرجة الاعتماد عليها كان لا بد من الاستعانة بمدقق خارجي مستقل للتأكد من حقيقة هذه المعلومات وهذا ينطبق على عنصر الحسابات المالية والذي يكتسي أهمية كبيرة نظراً لأنه يعتبر الأكثر سيولة والأكثر عرضة للسرقة والتلاعب في نفس الوقت، كما أن أي خطأ فيه يشير بالضرورة إلى أخطاء في عناصر أخرى وهذا الأمر يساعد على ازدياد اهتمام المدقق بهذا العنصر.

¹ رامي محمد الزبدية، عبد القادر الدينبات، أثر تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرار الائتماني، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 3، 2012، ص: 465-473.

المطلب الثاني: أثر تقرير المدقق الخارجي في عملية اتخاذ القرار

تحتوي التقارير المالية التي تنشرها المؤسسات على معلومات هامة ومفيدة لمستخدميها من بنوك ومستثمرين وجهات حكومية وغيرها. ونظرا لزيادة الاهتمام بمصداقية تلك المعلومات ودرجة الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرار، كان لابد من وجود جهة محايد ومستقلة تقوم بعملية التأكد من حقيقة وعدالة المعلومات الواردة في تلك التقارير لهذه المؤسسات. إن هذه الجهة غالبا ما تتمثل في المدقق الخارجي، بل إن معظم الدول تلزم المؤسسات بتدقيق قوائمها المالية من قبل مدقق الحسابات، ويعتبر تقرير المدقق الخارجي المستقل وسيلة الاتصال بين مستخدمي البيانات المالية والمدقق.

وقد عرف تقرير المدقق بأنه وثيقة مكتوبة صادرة عن شخص مهني يكون أهلا لإبداء رأي محايد، يقدمها إلى الجهة التي يقوم بتدقيق حساباتها بما في ذلك الحسابات المالية، يشير فيها إلى معايير التدقيق المتبعة في تنفيذ عملية التدقيق، كما تتضمن هذه الوثيقة رأيه الفني المحايد حول مدى عدالة القوائم المالية ككل، ومدى تمثيلها للمركز المالي للمؤسسة في نهاية فترة زمنية محددة، وتصويرها لنتائج أعمالها من ربح أو خسارة وتدفقاتها النقدية عن تلك الفترة.¹

وبالرغم من أهمية تقرير المدقق في طمأننة مستخدمي البيانات المالية إلا أن السؤال الذي مازال يطرح حتى الآن هو مدى مصداقية وموضوعية رأي المدقق حول القوائم المالية التي قام بتدقيقها. وإلى أي مدى يمكن الاعتماد على تقرير المدقق في عملية اتخاذ القرارات بأنواعها.²

وتعتبر الغاية الأساسية من المحاسبة توصيل بيانات مالية ذات مصداقية تؤثر في القرارات الاقتصادية المختلفة من قبل الفئات المتعددة ذات المصالح في المؤسسات الاقتصادية، ومن الفرضيات الأساسية التي تقوم عليها عملية التدقيق هي أن القوائم المالية غير المدققة تقتصر إلى الموثوقية الكاملة التي تجعلها تشكل أساس يعتمد عليه في عملية اتخاذ القرارات، وكل من يريد أن يستخدم البيانات في عملية اتخاذ القرار سواء كان هذا المستخدم داخليا أم خارجيا.

بتساؤل ما درجة الثقة التي يمكن إن تحققها هذه البيانات وكيف يمكن زيادتها؟ لذلك من أجل زيادة الموثوقية ودرجة الاعتماد على هذه البيانات من قبل المستخدمين الخارجيين للبيانات المالية فثمة حاجة إلى جهة ذات كفاءة واستقلالية تامة من أجل زيادة ثقتهم بالبيانات التي يعتمدون عليها.

¹ أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكي، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، 2012، ص 451.

² إدريس عبد السلام اشتيوي، المراجعة معايير وإجراءات، إصدارات الجوهري، دار النهضة العربية، ط 4، 1996، ص 173.

وإن تقرير مدقق الحسابات هو وسيلة الاتصال بين هذه الجهة المستقلة والمتمثلة بالمدقق الخارجي ومستخدمي البيانات المالية، وهو زبدة عمل المدقق الذي يبين فيه النتائج التي تم التوصل إليها، ويعتمد تقرير المدقق الخارجي خلاص عمله والوثيقة المكونة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالبيانات المالية وبعملية التدقيق.

ومن هنا فإن الحاجة ملحة للاهتمام بتقرير المدقق وخاصة بالنسبة لعنصر الحسابات المالية لما له من أهمية سبقت الإشارة إليها في زيادة درجة الموثوقية في الحسابات المالية الواردة في البيانات المالية وبالتالي درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

المطلب الثالث: أثر الحسابات المالية المدققة على عملية اتخاذ القرار

إن الإفصاح عن عناصر الحسابات المالية في القوائم المالية للمؤسسة يعتبر من القواعد الهامة في المحاسبة لخدمة الأطراف المختلفة من مستخدمي هذه القوائم، من أجل اتخاذ مختلف القرارات في المؤسسات الاقتصادية.

استنادا إلى الفاعلية في تحقيق أهداف التدقيق الخارجي للحسابات المالية، من حيث التأكد من أن جميع العمليات المالية قد تم تسجيلها وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، وان تظهر في القوائم المالية المنشورة وتكون مطابقة للبيانات الواردة بالدفاتر الخاصة بالعمليات التي تظهر فيها عناصر الحسابات المالية ويشهد تقرير المدقق بعدالة على تمثيل هذه البيانات لنتائج الأعمال عن فترة معينة والمركز المالي في تاريخ معين، اعتمادا على إجراءات التدقيق للحسابات المالية القرار.¹

تأثر الحسابات المالية المدققة في كل خطوة من خطوات اتخاذ القرار على النحو التالي:

1. تحديد المشكلة:

إن تحديد المشكلة يساعد على القيام بتحليلها إلى عناصرها الرئيسية، ليستدل من ذلك الحل المناسب لها والافتراض الأساسي عند تحديد المشكلة أن الحل متضمن في المشكلة، وان التحليل العقلي الاستدلالي المنظم يساعد في التوصل إليه واكتشافه.²

كما أن عملية اتخاذ أي قرار أصلها وجود مشكلة، وبالتالي هي أهم شيء يجب حدوثه حتى يكون هناك حاجة لاتخاذ القرار بشأنها ولكن في نفس الوقت يجب التأكيد على أهمية الأهداف حيث أن هذه الأخيرة

¹ مقدم عبيرات، احمة نغاز، المراجعة الداخلية كأداة فعالة في اتخاذ القرار، دراسة حالة مؤسسة صنع الأدوية صيدال، جامعة الأغواط، الجزائر، دس، ص 16.

² احمد ماهر، مرجع سابق، ص 79.

هي التي تحدد طبيعة وحجم المشكلة ولا يمكن تحديد طبيعة القرار، روتيني ام لا، مبرمج أم غير مبرمج. من دون تحديد المشكلة ومعرفة حجمها وطبيعتها. وإن تحديد أي مشكلة ما على مستوى الحسابات المالية أثناء التقييد بإجراءات التدقيق المعمول بها من قبل مدققي الحسابات، لا يتم إلا من خلال فحص البيانات المالية والمستندات والدفاتر والوثائق المثبتة للعمليات المالية، ومن ثم معرفة هل المشكلة تحتاج لحل مبرمج أو غير مبرمج ويتم بعد ذلك تتبع نتائج ومراقبة القرار المتخذ بشأن تلك المشكلة.

2. إيجاد البدائل:

إن من العناصر الجوهرية لوجود القرارات أن يكون هناك مشكلة تتطلب حلاً معيناً، وإن يكون أكثر من حل أي حلول متعددة تطرح للنقاش ويتم دراستها وتقييمها حتى اختيار الحل الأفضل والأكثر ملاءمة، لذا فإن وجود المشكلة يفتضي تباين الآراء حولها. ذلك لأن المشكلة التي ليس لها سوى حل واحد لا تعد مشكلة في ذاتها بل تصبح حقيقة لا بد من التسليم بها، ولكن من النادر أن توجد مشكلة ليس لها سوى حل واحد، بل إن الغالب والأعم هو وجود عدة بدائل لكل مشكلة وتعد الحلول أو البدائل مجموع الوسائل والإمكانات المتاحة لمتخذ القرار، والملائمة بدرجات متفاوتة فيما بينها لحل المشكلة محل القرار وهذه الحلول أو البدائل لا تأتي من فراغ وإنما هي نتيجة الفحص والتحليل للمعلومات المقدمة من طرف المؤسسة إضافة إلى التأكيدات الخارجية فتضمن بذلك الحسابات المالية المدققة توريد المعلومات المالية بشكل سليم، فتحديد البدائل الممكنة لا يمكن أن يكون دون دراسة شاملة وتشخيص للمشكل والوسائل والإمكانات المتاحة لحل هذا المشكل بالنسبة للأطراف الخارجية أو إدارة المؤسسة، وأثر الحسابات المالية المدققة يظهر من خلال المساهمة في إيجاد البدائل في شكل اقتراحات مقدمة في تقرير المدقق الخارجي.

3. تقييم وتقويم البدائل:

إن تقييم وتقويم البدائل تعد من أهم المراحل التي يجب إعطاؤها أهمية كبرى قبل اتخاذ أي قرار ذلك لأن تقييم البدائل ثم تقويمها هو الذي سيحدد ما إذا كان القرار سينجح في المستقبل بمعنى أنه يتم تحديد أبعاد كل بديل في حل ذلك المشكل لكي يتسنى اختيار البديل المناسب والذي سيعطي أفضل النتائج بأقل العواقب، هذا في حد ذاته يشير إلى أهمية وضرورة الأهداف التي يجب مراعاتها عند اختيار بديل من البدائل

المتاحة. ويبرز اثر الحسابات المالية المدققة في هذه الخطوة من خلال تقديم واقتراح البدائل التي يراها المدقق ضرورية في تقريره في شكل ملاحظات وهذا بعد دراسة المشكل.¹

أما بالنسبة لأخر خطوتين وهما اختيار البديل أو الحل الأفضل وتنفيذ القرار، فيعتبر هدف متخذ القرار في نهاية المطاف هو الوصول إلى قرار يمكنه من بلوغ الهدف وحل المشكلة القائمة ومن ثم يصل إلى مرحلة التنفيذ وهي وصول القرار إلى من سيقوم بتنفيذه على أرض الواقع. يزيد اثر الحسابات المالية المدققة هنا من خلال الاقناعات المستمرة على اختيار البديل المقترح في التقرير هذا لأنه تم دراسته من جميع النواحي، وان متخذ القرار في العادة يرجع إلى الحسابات المالية المدققة حول البديل الذي يكون أكثر موضوعية وأفضل حال.

خلاصة الفصل:

تعتبر عملية اتخاذ القرار أهم نشاط للمؤسسة لأنها تعتبر بمثابة الانطلاقة لجميع الأنشطة داخل المؤسسة، ومع محيطها الخارجي ونجاح هذه الأطراف يرتكز على القرارات الصائبة. ومع هذه الأهمية لاتخاذ القرار إضافة إلى أنه يعتبر من أصعب العمليات الإدارية في المؤسسة وخاصة لماله من أهمية لتحديد لحل المشكلات التي تواجه المؤسسة.

وبما أن متخذ القرار يعتمد على البيانات المالية فوجب الحرص على التأكد من مصداقيتها ومن هنا يبرز أثر تدقيق الحسابات على عملية اتخاذ القرار، وخاصة الحسابات المالية لماله من أهمية كبيرة بالنسبة للإدارة والأطراف المستخدمة.

¹ وسن عبد الصمد نجم الجعفري، دور مراقب الحسابات ومسؤوليته في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد دفعة، 2002، ص8.

الفصل الثالث: دراسة حالة لدى مكتب محافظ حسابات

1. المبحث الأول: تقديم مؤسسة إيكودات بوزغاية
2. المبحث الثاني: تأثير تدقيق الحسابات المالية على إتخاذ القرار

تمهيد الفصل:

من خلال دراستنا للجانب النظري والمتمثل في تدقيق الحسابات المالية واتخاذ القرارات، سنحاول إسقاط ما تم دراسته سابقا ميدانيا. حيث تم تقديم مؤسسة إيكودات بوزغاية وعرض نشاطها ثم التفصيل في حساباتها المالية وإجراءات تدقيقها وكذا الملاحظات المقدمة من طرف المدقق والقرارات الناتجة عن توصيات المدقق في تقريره.

وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى:

المبحث الأول: تقديم مؤسسة إيكودات بوزغاية

المبحث الثاني: تأثير تدقيق الحسابات المالية على اتخاذ القرار

المبحث الأول: تقديم مؤسسة إيكودات بوزغاية

سنحاول في هذا المبحث القيام بمحاولة تقديم لمحة في مؤسسة إيكودات بوزغاية (محل الدراسة) من خلال التعريف بها وإبراز شكلها القانوني التغيرات التي مرت بها وكذا بيان أوجه نشاطها.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة وبيان نشاطها

تعتبر شركة إيكودات بوزغاية شركة ذات الشخص الوحيد والمسؤولية محدودة، يقع مقرها الجغرافي بمنطقة التجهيزات رقم 53 ببلدية ولاية بسكرة، مدتها 50 سنة بقدر رأس مالها 100.000.00 دج، مقسمة إلى 10 حصص، ذات قيمة اسمية 10 آلاف دينار جزائري يمتلكها شريك واحد. يتمثل نشاطها الرئيسي في التجارة بالجملة والتجزئة في مواد مختلفة وقد تم توسيع نشاطها ليشمل فروع ثانوية أخرى وذلك بتقديم 310 حصة عينية في أصول المؤسسة ليصل رأسمالها إلى 3.100.000.00 دج.

وقد تم تعديل القانون الأساسي للمؤسسة من قبل ورثته بعد وفاة صاحبها، وذلك بتحويل الطبيعة القانونية للمؤسسة من مؤسسة ذات الشخص الوحيد و ذات المسؤولية المحدودة إلى مؤسسة ذات المسؤولية المحدودة.

تمثلت تقديمات الشركاء الجدد في الحصص المبينة أدناه:

جدول رقم (3): تقديمات الشركاء

عدد الحصص	المبلغ الإجمالي دج	نسبة المساهمة	
388	388.000.00	12.51%	الشريك 01
678	678.000.00	21.87%	الشريك 02
678	678.000.00	21.87%	الشريك 03
678	678.000.00	21.87%	الشريك 04
339	339.000.00	10.94%	الشريك 05
339	339.000.00	10.94%	الشريك 06
3.100	3.100.000.00	100%	المجموع

المصدر: مستخرج من السجل التجاري

المطلب الثاني: عرض نشاط المؤسسة

يمكن البدء في عرض نشاط المؤسسة ثم التعرض إلى حساباتها المالية مع ذكر أنه لا يوجد هيكل تنظيمي معتمد من طرف المؤسسة، يتمثل موضوع الشركة بصفة عامة في كافة العمليات التجارية، المالية،

الصناعية المنقولة والعقارية المرتبطة بصورة مباشرة بموضوع المؤسسة أو بموضوع آخره مماثل ويمكن ذكر موضوع الشركة بصفة خاصة في النقاط التالية:

أولاً: الموضوع الرئيسي

يتمثل في التجارة بالجملة والتجزئة في التمور، الخضر الجافة والفواكه وتكييفها بعملية بيعها وإسترادها وتصديرها بالجملة والتجزئة:

1. مؤسسة توزيع المنتجات الفلاحية؛
2. تصدير المواد الزراعية الغذائية.

ثانياً: الموضوع الثانوي

يتمثل في التجارة بالجملة والتجزئة في المشروبات الغير الكحولية، الخضر والفواكه المخضلة والمقشرة، الحليب ومشتقاته، البيض والتمور والفواكه المثخنة، المواد الخاصة بالمخبرة، الخضر الجافة والمنتجات المطحنة ومنتجات التعليب الغذائي، الزيوت الحيوانية والنباتية، المواد الدسمة الأخرى والشكولاتة والمرطبات، إضافة إلى النشاط الثانوي السابق الذكر تضاف إليه النشاطات التالية:

1. التجارة بالجملة والتجزئة في استيراد وتصدير أجهزة الإعلام الآلي، أجهزة المكاتب، الأجهزة الكهربائية والإلكترونية والكهرومنزلية أجهزة الري والفلاحة، الخردوات مواد الترخيص الصحي، استيراد وتصدير المواد الصناعية والكيماوية والبلاستيكية استيراد تصدير مواد التعليب؛
2. التجارة بالجملة والتجزئة لمواد البناء، الخزف الصحي والزجاج المسطح؛
3. التجارة بالجملة والتجزئة لمواد المشكلة؛
4. التجارة بالجملة والتجزئة للخشب والفلين؛
5. التجارة بالجملة والتجزئة للدهون والبرنيق.

ومن أجل عرض الحسابات المالية بتفصيل أكثر يمكن الاعتماد على ميزان المراجعة لـ

2012/01/01.

(4): عرض الحسابات المالية في 2012/01/01

الأرصدة		البيان	رقم الحساب
نهاية الدورة	بداية الدورة		
5.287.317.09	0.00	شيكات التحصيل بالدينار 15	512100
0.00	1.219	شيكات التحصيل بالعملة الأجنبية 26	512300
0.00	466.307	شيكات التحصيل بالدينار 07	512400
0.00	21.201	شيكات التحصيل بالدينار 54	512500
0.00	2.641	البنك الوطني الجزائري	512600
0.00	24.022	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	512800
11552237	0.00	البنك العام الجزائري	512900
1330.17	0.00	البنك العام الجزائري 58	512920
0.00	25.668	البنك العام الجزائري 31	512930
11.706.351	0.00	المساهمات البنكية الجارية	519100
0.00	6.063.306	القرض الشعبي الجزائري	519200
14.907.868	0.00	البنك العام الجزائري	519300
0.00	89.780.239	الصندوق	53100

المصدر: مستخرج من ميزان المراجعة لـ 2012/01/01

المبحث الثاني: تأثير تدقيق الحسابات المالية على اتخاذ القرار

سنحاول في هذا المبحث معرفة كيفية سير عملية تدقيق الحسابات المالية والقرارات الناتجة عنها.

المطلب الأول: تدقيق الحسابات لمؤسسة إيكودات بوزغاية

ولما كانت الحسابات المالية تتطوي بطبيعتها على درجة كبيرة من احتمال تعرضها للغش أو الخطأ فإنها تتطلب الدقة والعناية في تدقيقها، حيث يعتمد المدقق على ميزان المراجعة واليومية وكذلك جدول المقاربة البنكية من أجل التأكد من حركة الحسابات، وبناء على ما تقدم يمكن بيان الأهداف والإجراءات الأولية لتنفيذ برنامج التدقيق.

أولاً: تقديم الحسابات المالية

يهدف المدقق أثناء عمله إلى التأكد من المعاملات والأحداث للفترة وتشمل الحدوث أي أن المعاملات والأحداث التي تم تسجيلها وقعت وتخص المؤسسة كما أنه تم تسجيلها وفي الفترة المحاسبية الصحيحة وبالحسابات المناسبة، وتظهر كما يلي:

جدول رق (5): تقديم الحسابات المالية (الأصول)

رقم الحساب	البيان	حساب بنكي	المبلغ
5123	شيكات التحصيل بالعملات الأجنبية		1.219.29
5124	شيكات التحصيل بالدينار		46.630.742
5125	شيكات التحصيل بالدينار 07		2.120.172
5126	البنك الوطني الجزائري		264.161
5128	بنك الفلاحة والتنمية الريفية		2.402.237
51293	البنك العام الجزائري		2.566.816
5192	البنك العام الجزائري		606.330.645
530001	الصندوق		8.978.023.910
	المجموع		9.638.460.612

المصدر: مستخرج من تقرير المدقق الخارجي.

ويظهر الرصيد المحاسبي لهذا الحساب بمبلغ قدره 96.384.606.12 دج.

جدول رق (6): تقديم الحسابات المالية (الخصوم)

رقم الحساب	البيان	حساب بنكي	المبلغ
5121	شيكات التحصيل بالدينار		5.287.317.09
5129	البنك العام الجزائري		11.552.237.61
51292	البنك العام الجزائري		1.330.17
5191	شيكات التحصيل بسكرة		111.706.351.13

بسكرة-

14.907.868080	البنك العام الجزائري	5193
143.455.104.80	المجموع	

المصدر: مستخرج من تقرير المدقق الخارجي.

ويظهر الرصيد المحاسبي بهذا الحساب بمبلغ قدره 143.455.104.80 دج.

وتبدأ إجراءات التدقيق الأولية بالتدقيق الحسابي الذي يهدف إلى التحقق من خلو المستندات والدفاتر والسجلات من الأخطاء والغش مع الأخذ بعين الاعتبار أن جميع المعاملات التي تمت وتخص الحسابات المالية قد سجلت محاسبيا وفي الوقت المناسب كما يهدف المدقق من خلال مراقبته لهذه الحسابات إلى أهم النقاط التالية:

1. مقارنة رصيد الفتح مع ميزانية 2011 وأرصدة الحسابات النهائية مع دفتر الأستاذ والحالات المغلقة بتاريخ 2012/12/31؛
 2. مراقبة العمليات المهمة للسنة المالية 2012 ومقاربتها مع الوثائق المثبتة؛
 3. مراقبة المقاربات البنكية والتأكد المباشر للأرصدة بالحساب البنكي في 2012/12/31؛
 4. التأكد من أن جميع العمليات التي أنجزت من قبل المؤسسة موجودة في الحالات المالية.
- هذا ويحرص المدقق على إتباع مجموعة الخطوات والتي تتمحور جُلها في تقييم العمليات الخاصة بالحسابات المالية والحصول على أسماء البنوك التي تحتفظ فيها المؤسسة بأموالها مع الأخذ بعين الاعتبار للنقاط التي سبق ذكرها.
- وفي الأخير تقدم نتائج التدقيق في شكل ملاحظات كما قد تشمل توصيات لتحسينات مستقبلية والأسباب والنتائج، بالنسبة لمؤسسة إيكودات بوزغاية تم تسجيل تفاوت في رصيد الصندوق بين المبلغ 89.780.239.10 مع رصيد البداية 57.407.064.10 ومع رصيد النهاية في 2012/12/31 بمبلغ 32.373.175.00 دج.

وعلى هذا الأساس تقديم بعض التوصيات تمثلت في:

- تسوية ومقارنة المجاميع مع كل الحسابات البنكية؛
- تسوية الصندوق في أقرب وقت.

المطلب الثاني: القرارات الناتجة عن تدقيق الحسابات المالية

تعتمد مؤسسة إيكودات بشكل كبير على تقرير مدقق الحسابات والذي يعتبر الركيزة الأساسية في جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية من خلال تدقيق القوائم المالية المنشورة والتي تحتوى على حسابات المؤسسة، وإضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها.

والتحقق من أن إعداد وعرض القوائم قد تم وفقا لمعايير المحاسبة المعتمدة وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها. حيث أن تقرير مدقق الحسابات ذو أثر كبير على القرارات بصفة عامة بالنسبة للإدارة أو بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية لغرض اتخاذ مختلف القرارات اعتمادا على التدقيق.

1. القرار المتعلق بتسوية ومقاربة مجاميع الحسابات البنكية؛

2. القرار المتعلق بتسوية الصندوق؛

3. القرارات المتعلقة باستثمار الأموال في المؤسسة بالنسبة للمستثمرين والمقرضون؛

4. القرارات المتعلقة بالمتعاملين مع المؤسسة وهم:

• الزبائن الذين يسعون للحصول على سلع وخدمات؛

• الموردون وهم يقدمون عناصر الإنتاج والخدمات التي يحتاجها نشاط المؤسسة.

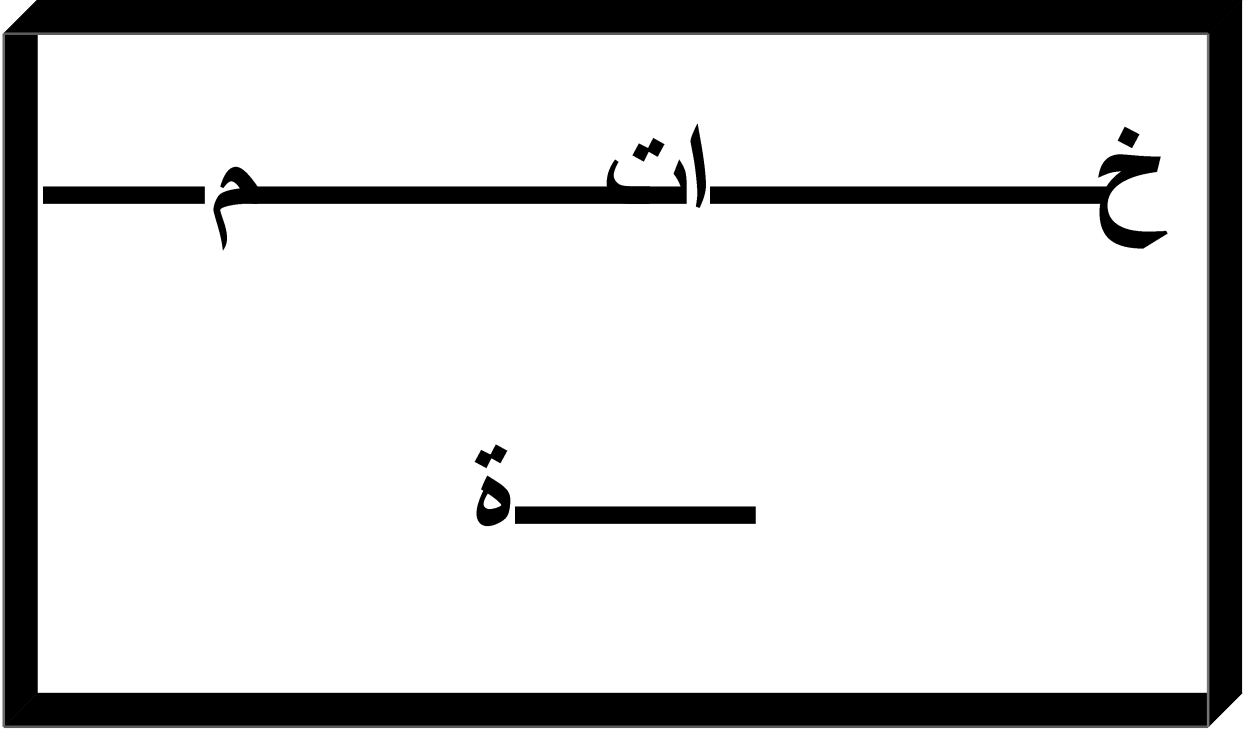
5. القرارات المتعلقة بالعاملين في المؤسسة سواء الحاليين أو المرتقبين؛

6. القرارات الخاصة بهيئات الحكومة مثل فرض الضرائب وغيره.

تعود الإدارة في معظم قراراتها على نتائج التدقيق بصفة عامة والحسابات المالية بصفة خاصة، بما أن نشاطها الرئيسي تجاري وجل معاملاتها تخص الحسابات المالية من أرصدة في البنوك وحسابها في الصندوق.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد تعرضنا في دراسة الحالة إلى تدقيق الحسابات المالية للمؤسسة ونظرا لصغر حجمها فان حسابات المؤسسة تنحصر في حساب البنك والصندوق والتسيقات ولهذا نجد إن الإجراءات التي تعرضنا لها في الجانب النظري لم تسقط بالقدر الكافي، إن الحسابات المالية المدققة تؤثر بشكل كبير في قرارات المؤسسة باعتبار أن ملاحظات المدقق شملت توصيات بالنسبة لرصيد الصندوق .



إن الهدف من تدقيق الحسابات المالية هو تمكين المدقق الخارجي من إبداء رأيه الفني المحايد على صدق تعبير القوائم المالية لنتيجة المركز المالي مقارنة بما ورد في المستندات والدفاتر التي تظهر تسجيل العمليات الخاصة بالحسابات المالية، ويظهر اثر الحسابات المالية المدققة كونها معلومات تخدم أطراف وجهات عديدة تعتمد اعتمادا كبيرا على نتائج أعمال المؤسسة ذات العلاقة بها نظرا للطابع المالي الذي تتميز به في مختلف القرارات، وحصول متخذ القرار على البيانات والمعلومات المطلوبة يساعد في تخفيض الجهد شرط أن يطمئن على مصادرها والثقة فيها نتيجة ثقته بمن يعدها وبالتالي هناك حاجة ماسة لتدقيق الحسابات المالية لكي يطمئن الجميع إن المؤسسة تراعي في تسجيلها للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

لقد حاولنا من خلال تناولنا لموضوع اثر تدقيق الحسابات المالية على عملية اتخاذ القرار، معالجة إشكالية البحث المتمثلة في كيف يؤثر تدقيق الحسابات المالية على عملية اتخاذ القرار من خلال الفصول الثلاثة وانطلاقا من الفرضيات المشار إليها في المقدمة وبهذا تتوزع الخاتمة إلى النتائج والتوصيات

1. نتائج البحث:

- ومن خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية من خلال الإجابة على الفرضيات السابقة الذكر:
- يعد التسجيل المحاسبي للحسابات المالية مرحلة مهمة بالنسبة لأي مؤسسة في تطبيق النظام المحاسبي؛
 - تحرص المؤسسة على تدقيق حساباتها المالية لأنها تتطوي على درجة كبيرة من إمكانية تعرضها للغش والاختلاس؛
 - الحسابات المالية المدققة تؤثر بشكل كبير في جل قرارات المؤسسة من خلال اعتمادها على نتائج التدقيق.

2. الاقتراحات والتوصيات:

- بناء على النتائج السابقة نقدم الاقتراحات التالية:
- زيادة استقلالية المدقق الخارجي وتزويده بكافة المعلومات من اجل الوصول إلى نتائج مرضية تخدم جميع الأطراف؛
 - تحسيس المدقق الخارجي بأثر نتائج تدقيق الحسابات المالية داخل المؤسسة، باعتبارها معلومات يستفيد منها متخذي القرار؛
 - فتح المجال للطلبة والمتربصين لإجراء الدراسات الميدانية؛

- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول تدقيق الحسابات بتعمق أكبر. ورغم محاولتنا الإلمام والإحاطة بجميع جوانب الموضوع، إلا أننا لم نستطع الوقوف على كافة النقاط، لذا يمكن أن تكون هناك دراسات لاحقة استكمالاً لهذه الدراسة، يتم فيها شرح مفصل لكل عنصر من عناصر الحسابات المالية وإجراءات تدقيقها واثـر ذلك على القرارات.

ق ائ م

ة

الم راج ع

قائمة المراجع:

1. قائمة المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

- (1) أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.
- (2) أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكد، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، 2012.
- (3) أحمد ماهر، إتخاذ القرار بين العلم والإبتكار، الدرا الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- (4) جمال الدين لعويسات، الإدارة وعملية إتخاذ القرار، دار هومة، الجزائر، 2005.
- (5) رافد سلامة محمود، أحمد يوسف كلبونة، عمر محمد زريقات، علم تدقيق الحسابات، دار المسيرة، عمان.
- (6) رجب عبد الحميد السيد، دور القيادة في إتخاذ القرار خلال الأزمات، مطبعة الإيمان، 2000.
- (7) رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، ميسون فولي، فوز الدين أبو جاموس، أسس المحاسبة المالية، دار الحامد، ط 1، 2004.
- (8) شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، جزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، 2008.
- (9) عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، ط 2، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2012.
- (10) عبد الفتاح الصحن، محمد سمير الصبان، شريفة علي حسن، أسس المراجعة، الدار الجامعية، 2004.
- (11) عبد الوهاب رميدي، علي سماي، المحاسبة المالية وفق النظام المالي والمحاسبي الجديد، دار هومة، ط 1، 2001.
- (12) كاسر نصر منصور، الأساليب الكمية في إتخاذ القرارات الإدارية، دار الحامد، عمان، الأردن، 2006.
- (13) محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.
- (14) محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- (15) محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق، دار المعرفة الجامعية، 2002.

- 16) محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 17) منعم زمير الموسوي، بحوث العمليات مدخل علمي لإتخاذ القرارات، ط 1، دار وائل، عمان، الأردن، 2009.
- 18) مهى مهدي الخفاف، غسان أحمد العنبي، نظم دعم القرار والنظم الذكية، دار الحامد، عمان، الأردن، 2012.
- 19) مؤيد الفضل، الأساليب الكمية والنوعية في دعم قرارات المنظمة، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 20) مؤيد عبد الحسين الفصل، الإبداع في إتخاذ القرارات الإدارية، ط 1، إثراء للنشر والتوزيع، 2009، عمان، الأردن.
- 21) نواف كنعان، إتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، ط 7، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 22) نوح لبوز، مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد المستمد من المعايير الدولية للمحاسبة، الجزء الأول، مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية لولاية بسكرة، الجزائر، 2009.
- 23) هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، دار وائل، عمان، الأردن، بدون سنة، ط 2.
- 2. القوانين والتشريعات:**
- 24) القانون رقم 7 المؤرخ في 11/7، المتضمن النظام المحاسبي المالي الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة في 28 ربيع الأول 1430هـ الموافق لـ 25 مارس 2009.
- 3. المقالات:**
- 25) رامي محمد الزبدي، عبد القادر الذينبات، أثر تقرير المدقق الخارجي في إتخاذ القرار الائتماني، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 3، 2012.
- 4. المداخلات:**
- 26) مقدم عبيرات، احمة نقاز، المراجعة الداخلية كأداة فعالة في إتخاذ القرار، دراسة حالة مؤسسة صنع الأدوية صيدال، جامعة الأغواط، الجزائر، دس.
- 5. المذكرات والأطروحات (منشورة وغير منشورة):**
- 27) أحمد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإدارية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، جامعة غزة، فلسطين، 2006.

- (28) بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، 2009.
- (29) ريم خالد مطاحن، مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2009.
- العناق مراد، دور محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي، مذكرة الماستر، تخصص محاسبة ، وتدقيق، جامعة المسيلة، 2014/2013.
- (30) لقلطي الأخضر، مراجعة الحسابات واقع الممارسة المهنية في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.
- (31) مشري حسناء، دور وأهمية القوائم المالية في إتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، 2008/2007.
- (32) ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في إتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، 2009.
- (33) وسن عبد الصمد نجم الجعفري، دور مراقب الحسابات ومسؤوليته في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد دفعة، 2002.